

التقرير السنوي 2024

منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل ، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه أصحاب المصلحة المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

إننا نحقق مهمتنا من خلال مجموعة متطورة من ست استراتيجيات للمناصرة باستخدام أكثر وسائل التأثير فعالية: التوثيق والرصد، الإجراءات القانونية، التحليل وإعداد التقارير، التوعية ، بناء القدرات، وتقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ونحن نتبع نهجًا تعاونيًا في عملنا، من خلال التعامل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الوطني والدولي، لضمان التكامل.

يغطي نطاق عملنا الجغرافي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة. ومن بين هذه الدول، نركز على البلدان التي نعتقد أن عملنا فيها يحقق أكبر قيمة مضافة، بالنظر إلى قدراتنا وتأثيرنا الاستراتيجي.

ونحن نركز في المقام الأول على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وحقوق الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ونحن نعتقد أن هذه الحقوق يجب حمايتها قبل كل شيء، كشرط أساسي لتمكين الناس من المطالبة بجميع حقوقهم الأخرى دون خوف من الانتقام.

تشمل أولوياتنا الموضوعية، ولكنها لا تقتصر على سبيل المثال وليس الحصر:

- المساءلة والحق في معرفة الحقيقة
- الاعتقال التعسفي
- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان
- الاختفاء القسري
- الإعدام خارج نطاق القضاء
- حرية الرأي والتعبير (على شبكة الإنترنت وخارجها)
- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- ممارسة التعذيب

المحتويات

مقدمة

"لا يزال قطاعنا في حاجة ماسة إلى التحول، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بمعالجة قضايا الصحة العقلية. ويجب إزالة وصمة العار عن هذه القضايا، ودعم منظمات حقوق الإنسان والناشطين."

أصدقائنا ومتابعينا الأعزاء،

بينما أكتب هذه الكلمات، بدأ للتو وقف إطلاق النار في غزة. وبينما نشعر بالارتياح لانتهاء الهجوم الإبادي الذي دام 14 شهرًا ضد الشعب الفلسطيني، لا يمكننا أن ننسى أو نتجاهل الرعب الذي شهدناه. وتتجه أفكارنا إلى الفلسطينيين الذين سيضطرون مرة أخرى إلى إعادة البناء، بينما يحزنون على فقدان العديد من أحبائهم. وسنواصل إدانة عقود من الفصل العنصري والقمع المنهجي للفلسطينيين، حيث استمرت الأشهر الأخيرة في إظهار العواقب المدمرة للإفلات من العقاب.

كان عام 2024 مليئا بالأحداث بالنسبة للمنطقة. فقد أسعدنا الانهيار المفاجئ لنظام بشار الأسد في سوريا، والذي كان إيذاناً بنهاية دكتاتورية وحشية دامت 54 عاماً. وتذهب أفكارنا إلى أولئك الذين ما زالوا يبحثون عن أحبائهم المفقودين ويحاولون إعادة بناء حياتهم. ورغم أن العديد منهم أعربوا عن مخاوفهم بشأن عدم اليقين بشأن المستقبل، فإن السوريين، ولأول مرة منذ عقود، يتذوقون الحرية ويستعيدون الأمل ولديهم فرصة فريدة لامتلاك مستقبلهم وتشكيله.

ومع كل هذا، فإن الحزن على الظلم والاحتفال بنهاية ظلم آخر قد يجعل المرء يشعر بعدم الارتياح. ولكن هذه الثنائية تدعونا إلى التأمل في الترابط بين النضال ضد القمع في مختلف أنحاء منطقتنا.

كان عام 2024 عامًا مزدحمًا ومتحولًا لدى منّا لحقوق الإنسان. لقد سررنا برؤية التأثير الذي تمكنا من إحداثه، كما هو موضح في هذا التقرير. ولضمان استمرارنا في التأثير الاستراتيجي قدر الإمكان، قمنا بوضع اللمسات الأخيرة على إطارنا الاستراتيجي للفترة 2024-2026، والذي يحدد أولوياتنا التنظيمية والنظامية والموضوعية، إلى جانب أهداف محددة بوضوح لكل من البلدان ذات الأولوية لدينا. في أبريل، أقمنا أيضًا أول خلوة فريق على الإطلاق، حيث تمكنا من التواصل وتعزيز ثقتنا والتعرف على القيادة الذاتية وكيفية العمل بشكل مستقل، ولكن أيضًا وضع استراتيجيات للمستقبل ومشاركة أحلامنا لمنّا لحقوق الإنسان .

على المستوى الشخصي، كان عام 2024 مليئًا بالتحديات حيث عانيت من الإرهاق. في النهاية، لحقت بي الأعباء العقلية والجسدية لإدارة مؤسسة غير ربحية صغيرة وتربية طفل صغير، من بين أمور أخرى. أنا ممتنة إلى الأبد لكل شخص في فريقي الذي تحمل المسؤولية حتى أتمكن من التركيز على التعافي. كما واجه العديد من أعضاء فريقي مشكلات تتعلق بالصحة النفسية، مما ساعدنا على إدراك أهمية تعزيز بيئة عمل داعمة.

في حين أننا نسعى جاهدين للحفاظ على بيئة عمل صحية وداعمة (احتفلنا أيضًا بالذكرى السنوية الأولى لاعتمادنا أسبوع العمل المكون من 4 أيام !)، هذا العمل ليس سهلاً أبدًا. نحن شغوفون، ونريد أن نحدث فرقًا، ونحافظ على أعلى معايير الاحتراف ونتعاطف مع أولئك الذين نخدمهم، وكل ذلك في حين أن التمويل والقدرة محدودان، ونتعامل مع مواقف إنسانية صعبة.

أعتقد أن قطاعنا لا يزال في حاجة ماسة إلى التحول، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بمعالجة قضايا الصحة العقلية. ويجب إزالة وصمة العار عن هذه القضايا، ودعم منظمات حقوق الإنسان والناشطين.

وأخيرًا وليس آخرًا، أود أن أشيد بالناجين والضحايا وأسرهم على ثقتهم بنا. وأود أيضًا أن أشكر شركائنا من مجتمع حقوق الإنسان الرائع الذي ننتمي إليه، وممولينا وداعمينا، الذين ما زالوا يؤمنون بنا وبأهمية ما نقوم به. وأخيرًا، أود أن أعبر عن تقديري الكبير لفريقي وأعضاء مجلس إدارتي المتميزين، الذين لولا شغفهم وتفانيهم لما تمكنت منّا لحقوق الإنسان من البقاء على ما هي عليه اليوم.

تضامنا،

إيناس عصمان
المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية

لمحة موجزة عن عام 2024

قمنا بدعم **173 ضحية** لانتهاكات حقوق الإنسان في **11 دولة** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قمنا برصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في **5 دول** أثناء وقبل مراجعتها من قبل الآليات الدولية.

قمنا بتسليط الضوء على قصص الضحايا من خلال نشر ومشاركة **15 ملفًا شخصيًا** جديدًا على موقعنا الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

قمنا بقيادة ودعم 74 عملاً مشتركاً للمناصرة.

الإجراءات القانونية

في عام 2024، مثلنا 26 حالة فردية أمام آليات الحماية الدولية بينما تابعنا 147 حالة سابقة لأفراد نواصل مساعدتهم.

بالاعتماد على التوثيق الشامل والمراقبة، نقدم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المقام الأول من خلال استخدام آليات القانون الدولي لوضع حد للانتهاكات، أو تحقيق الإنصاف لضحايا الانتهاكات السابقة. كما نبني أيضًا على الحالات الموثقة للدعوة إلى إصلاحات سياسية قائمة على حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بمحنة الضحايا مع أصحاب المصلحة المعنيين.

في عام 2024، سررنا أن عدداً من الأشخاص الذين دافعنا عنهم استعادوا حريتهم:



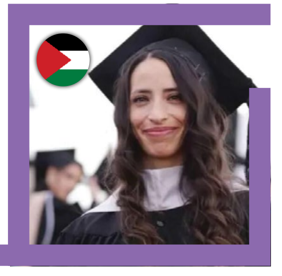
29 يناير
إطلاق سراح رعد الحارس بعد 1213 يوماً من الاعتقال التعسفي.



9 مارس
إطلاق سراح رضا بن عثمان بعد 547 يومًا من الاعتقال التعسفي.



18أبريل
إطلاق سراح مصطفى بن جمعة بعد 435 يومًا من الاعتقال التعسفي.



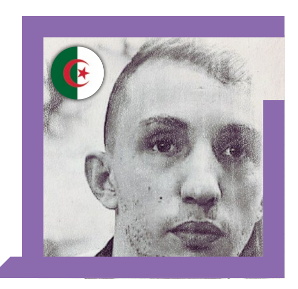
4 يونيو
إطلاق سراح براء عودة بعد 91 يوماً من الاعتقال الإداري.



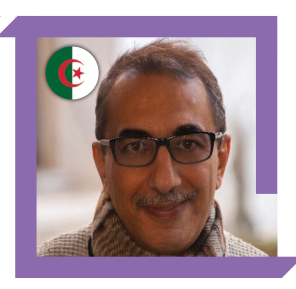
5 يونيو
إطلاق سراح صمود مطير بعد 89 يوماً من الاعتقال الإداري.



29 يوليو
إطلاق سراح سليمان الريسوني بعد 1498 يوما من الاعتقال التعسفي.



1 نوفمبر
تم الإفراج مؤقتًا عن محمد تجاديت بعد 251 يومًا من الاعتقال التعسفي.



1 نوفمبر
إطلاق سراح إحسان القاضي بعد 676 يومًا من الاعتقال التعسفي.



17 ديسمبر
إطلاق سراح عبد الباسط الإمام بعد 35 يومًا من الاعتقال التعسفي.

الاتجاه المتزايد لإساءة استخدام مكافحة الإرهاب

كما حدث في عام 2023، كان عدد كبير من الحالات التي وثقتها منّا لحقوق الإنسان هذا العام تتعلق بأفراد يواجهون اتهامات «إرهابية» لا أساس لها. وفي عام 2024، واصلنا ملاحظة نمط مثير للقلق من إساءة استخدام سلطات الدولة لقوانين وسياسات مكافحة الإرهاب لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين والناشطين والمحامين والصحفيين.

إن هذه الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب لا تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعتمد عادة على تعريفات غامضة للإرهاب، مما يمكن السلطات الحكومية من الخلط بين أي نوع من المعارضة أو النقد والإرهاب وتوسيع نطاق تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب لتشمل الأفعال المتعلقة بممارسة الحقوق الأساسية.

وفي الخليج، واصلت المملكة العربية السعودية استخدام قانونها لعام 2017 لمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعات عن حقوق المرأة. وتلجأ السلطات بشكل روتيني إلى هذا القانون لفرض أحكام قاسية بالسجن وحظر سفر تعسفي على النشطاء السلميين وعائلاتهم، الذين يُمنعون من مغادرة البلاد حتى يومنا هذا. كما استخدمت الإمارات العربية المتحدة قانون مكافحة الإرهاب كسلاح في ثاني أكبر محاكمة جماعية في البلاد ، حيث حكمت ظلماً على ما لا يقل عن 44 من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين بالسجن لعقود من الزمن.

في شمال افريقيا، عدلت الجزائر في عام 2024 قانون العقوبات ووسعت تعريفها الغامض للإرهاب. واستمرت السلطات في الاستعانة بأحكام مكافحة الإرهاب في قانون العقوبات لتوجيه الاتهامات للمعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ووفقًا للناشط المنفي زكريا حناش، فإن 220 شخصًا مسجونون حاليًا في الجزائر بسبب التعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم الأساسية، وكثير منهم متهمون زوراً بالإرهاب.

فرقة مكافحة الإرهاب بمعدات عسكرية مزودة بتكنولوجيا خاصة لمكافحة الهجوم الإرهابي . © MAD.vertise ، مرخصة بموجب Shutterstock.



وفي المشرق، واصلت إسرائيل شن هجومها الإبادي على غزة تحت ستار مكافحة الإرهاب. وفي العراق ، نفذت السلطات عمليات إعدام جماعية للسجناء الذين اعتقلوا تعسفياً بناء على اتهامات ملفقة بالإرهاب، وهو ما حذر خبراء الأمم المتحدة من أنه قد يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وعلى المستوى الإقليمي، رصدت منّا لحقوق الإنسان اتجاهاً مقلقاً يتمثل في استهداف السلطات الحكومية المعارضين المنفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال عمليات تسليم ذات دوافع سياسية، واتهامهم زوراً بالإرهاب. وغالباً ما يتم تسهيل عمليات التسليم غير القانونية هذه من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة تابعة لجامعة الدول العربية يمكنها توزيع أوامر الاعتقال التي تطلبها الدولة بين دول جامعة الدول العربية في حين تترك الأفراد المتضررين غير قادرين على الطعن في طلب التسليم.

ومن ثم، بحلول عام 2024، كان للأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الإرهاب تأثير سلبي على الحقوق الأساسية، وأتاحت مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء على المستوى الوطني أو عبر الوطني.

القمع العابر للحدود الوطنية

في عام 2024، واصلت منّا لحقوق الإنسان مشاهدة تصعيد القمع العابر للحدود الوطنية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستخدم السلطات الحكومية إجراءات التسليم غير القانونية لإسكات المعارضة خارج الحدود الوطنية. ومن خلال توثيقنا المستمر والتقاضي في هذه القضايا، نهدف إلى تسليط الضوء على هذه الممارسة، والتأكيد على تواطؤ المنظمات الدولية والحكومات في تمكين هذه الظاهرة العابرة للحدود التي تنتهك الحريات الأساسية للمعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج.

في عام 2024، وثقت منّا لحقوق الإنسان حالات متعددة لناشطين سلميين يواجهون التسليم من دولة عضو في جامعة الدول العربية إلى أخرى على الرغم من ارتفاع خطر التعرض للتعذيب في الدولة الطالبة. وتنتهك إجراءات التسليم هذه مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي ينص على أنه لا ينبغي للدول أن ترحل الأفراد إلى أي دولة قد يواجهون فيها التعذيب.

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تطلب دول الجامعة العربية تسليم الأفراد بسبب انتقادهم للسلطات أو مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، وهي أفعال تندرج ضمن الحقوق الأساسية في حرية التعبير والتجمع.

ومما يثير القلق أيضاً أن طلبات التسليم هذه ذات دوافع سياسية، وكثيراً ما يتم تسهيلها من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، من خلال أقسام الاتصال والتواصل التابعة له الموجودة في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ولا توجد آلية للطعن في مثل هذه الطلبات المسيئة للتسليم التي يتداولها مجلس وزراء الداخلية العرب، مما يترك الأفراد المتضررين تحت رحمة تقدير سلطات الدولة وإساءة معاملتهم.

ومن الحالات التي وثقتها منّا لحقوق الإنسان في هذا السياق حالة سلمان الخالدي، وهو طالب حُكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة خمس سنوات في الكويت لمشاركته منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد السلطات. وبعد انتقاله إلى المملكة المتحدة، استمر في مواجهة القمع على الرغم من حصوله على عفو رسمي في عام 2023، مثل أحكام بالسجن جديدة و تجريده من جنسيته الكويتية. وفي الأول من يناير 2025، تم تسليمه من العراق إلى الكويت بناء على مذكرة اعتقال صادرة عن المحكمة العراقية العليا، حيث يواجه الآن عقوبة السجن لمدة طويلة.

كما وثقت منّا لحقوق الإنسان قضية عبد الباسط الإمام، وهو مواطن تركي من أصل مصري أُجبر على المنفى بسبب حملة القمع المتزايدة ضد المعارضين في بلده الأصلي. في عام 2013، شارك الإمام في الاحتجاجات



تفاصيل خريطة العالم الكبيرة 13 للمملكة العربية السعودية . © Kent Weakley ، مرخصة بموجب Shutterstock.

في مصر، والتي قُتل خلالها ابنه برصاص قوات الأمن. في عام 2017، حُكم عليه غيابيًا بالسجن مدى الحياة بتهم إرهاب ملفقة. في 3 نوفمبر 2024، ألقي القبض عليه في المغرب بناءً على طلب تسليم صادر عن مصر. ثم قدمت منّا لحقوق الإنسان نداءً عاجلاً إلى المقررة الخاصة المعني بالتعذيب يدعو إلى إطلاق سراحه وإسقاط إجراءات التسليم. في 17 ديسمبر 2024، رفض المغرب أخيرًا طلب التسليم المصري وأُطلق سراح عبد الباسط، مما سمح له بالالتقاء بعائلته في تركيا.

وبالمثل، ساعدت منّا لحقوق الإنسان أحمد فتحي كمال كامل، وهو مواطن مصري اعتقلته السلطات السعودية في 13 نوفمبر 2024، على أساس طلب تسليم صادر عن مصر. حيث في عام 2021، حُكم على كامل غيابيًا بالسجن لمدة 25 عامًا في وطنه بتهم تتعلق بتورطه في احتجاجات الربيع العربي. وأرسلت منّا لحقوق الإنسان نداءً عاجلاً إلى العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، طالبة منهم التدخل في قضية كامل. وهو محتجز حاليًا في جدة، ويواجه خطر التسليم الوشيك إلى مصر، حيث من المرجح أن يواجه التعذيب والاحتجاز التعسفي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وبعيدًا عن القضايا التي تتعلق في مجلس وزراء الداخلية العرب، واصلت منّا لحقوق الإنسان متابعة قضية تسليم ييدريسي عيشان، وهو من عرقية الأويغور والذي ظل محتجزًا منذ اعتقاله في المغرب في عام 2021، بناءً على نشرة حمراء أصدرها الإنتربول بناءً على طلب الصين. بناءً على مذكرة سابقة من منّا لحقوق الإنسان و *Safeguard Defenders*، أصدرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في يوليو 2024 قرارًا بشأن قضية عيشان، داعية المغرب إلى عدم تسليمه والإفراج عنه في غياب التهم. تم إطلاق سراحه أخيرًا في 12 فبراير 2025.

أخيرًا، واصلت منّا لحقوق الإنسان مراقبة قضية عبد الرحمن البكر الخالدي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وناشط سياسي سعودي محتجز رهن الاحتجاز الإداري في

بلغاريا منذ عام 2021 في ظروف قاسية بشكل خاص. وعلى الرغم من الأحكام القضائية المتعددة لصالح منحه حق اللجوء والإفراج عنه، فقد أيدت وكالة اللاجئين البلغارية باستمرار رفضها للإفراج عنه ومنحه حق اللجوء طوال العام. ولا يزال الخالدي معرضًا لخطر الترحيل إلى السعودية ، حيث قد يواجه التعذيب أو حتى عقوبة الإعدام بسبب نشاطه السياسي. كما عملت منّا لحقوق الإنسان مع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدفع السلطات البلغارية إلى إطلاق سراحه من السجن ومنحه حق اللجوء.

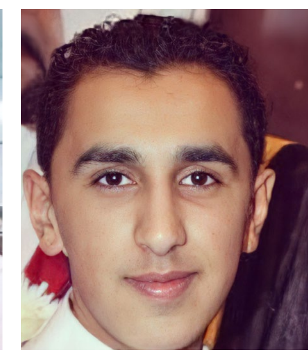
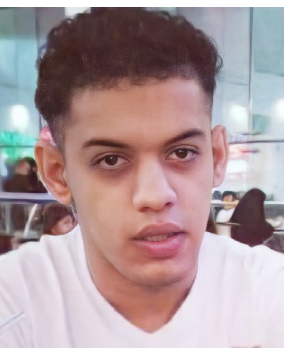
عقوبة الإعدام وعمليات تنفيذها

منذ تولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان السلطة في عام 2017، ارتفع عدد أحكام الإعدام وتنفيذها في السعودية بشكل كبير ، حيث تم تنفيذ أكثر من 200 عملية إعدام في عام 2024 وحده. وواصلت منّا لحقوق الإنسان الدفاع عن العديد من الأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام، على أمل إجبار السلطات السعودية على الامتثال للمعايير القانونية الدولية فيما يتعلق بتطبيقها على أقل تقدير.

يوجد حاليًا العديد من الأفراد في انتظار تنفيذ حكم الإعدام بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين، على الرغم من أن هذا محظور صراحةً بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة. وعلى وجه الخصوص، تعرض خمسة شبان للتعذيب وحُكم عليهم بالإعدام بسبب احتجاجهم في عام 2011 وهم ما زالوا قاصرين. في عام 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان قضايا جواد قريريص وجلال اللباد ويوسف المناسف وحسن الفرج وعبد الله الدرازي إلى فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي. بناءً على طلبنا، وصف فريق العمل التابع للأمم المتحدة في عام 2024 اعتقالاتهم وأحكام الإعدام الصادرة بحقهم بأنها تعسفية وحث السلطات السعودية على إطلاق سراحهم فورًا.

وعلى نحو مماثل، منّا لحقوق الإنسان جهودها للإفراج عن سعود الفرج، رجل أعمال سعودي اعتقل في عام 2019 وحُكم عليه بالإعدام في عام 2022 لمشاركته في احتجاجات القطيف عام 2011 وزعم «إدارة خلية إرهابية». كما أصدرت فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أيضًا تقريرًا عن رأي يؤكد أن احتجازه تعسفي. ووفقاً لخبراء الأمم

من اليسار إلى اليمين: جواد قريريص، جلال اللباد، يوسف المناسف، حسن الفرج، عبد الله الدرازي، سعود الفرج.




المتحدة، فإن احتجاز الفرج يفتقر إلى أي أساس قانوني، وينبع من ممارسته لحقوقه وحرياته، وينتهك بشدة حقوقه في الإجراءات القانونية الواجبة، وهو أمر تمييزي لأنه ينتمي إلى الطائفة الشيعية.

كما رصدت منّا لحقوق الإنسان حملة الإعدامات الجماعية المستمرة في العراق ، والتي حذر خبراء الأمم المتحدة من أنها قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وخاصة ضد الأفراد المعتقلين في سجن الناصرية بتهمة الإرهاب.


عبد الله الطائي

في عام 2024، واصلنا مساعدة عبد الله الطائي، وهو مواطن عراقي يواجه عقوبة الإعدام. وقد دعا الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة، إلى إطلاق سراحه بناءً على تقرير قدمته منّا لحقوق الإنسان. وفي أعقاب ندائنا، أعربت ثلاثة إجراءات خاصة للأمم المتحدة في عام 2024 عن قلقها إزاء الإعدام الوشيك للطائي، وحثت السلطات العراقية على وقف جميع عمليات الإعدام على الفور.

الاختفاء القسري

وفي هذا العام، واصلت منّا لحقوق الإنسان متابعة عدد من الحالات المعلقة للاختفاء القسري، بينما رفعت ثماني حالات جديدة في الجزائر والعراق وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة أمام آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما دفعها إلى حث السلطات الحكومية على توضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المختفين.

في الجزائر، حيث مارست السلطات الاختفاء القسري بشكل متكرر خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، قدمنا قضية المحامي الجزائري سفيان وعلي إلى


صور لأشخاص مختفين قسراً معلقة في ساحة المرجة بدمشق، سوريا.
© بإذن من فلاح سيد.

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للآمم المتحدة

. في يوليو 2024، اعتُقل وعلي واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة سبعة أيام انتقامًا لتنظيمه اعتصامًا أمام محكمة بجاية للاحتجاج على اعتقال ناشط في مجال حقوق الإنسان.

وفي العراق، البلد الذي يضم واحداً من أعلى أعداد المفقودين في العالم، واصلنا مساعدة مئات من ضحايا الاختفاء القسري. وعلى وجه التحديد، تابعنا 102 حالة لا تزال معلقة أمام آليات حماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وخاصة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري. وقدمت منّا لحقوق الإنسان تعليقات على ردود الدولة العراقية على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، مشيرة إلى أن الردود غالباً ما كانت تحتوي على معلومات غير متماسكة أو غير كاملة، وفشلت عموماً في تقديم معلومات عن الإجراءات الفعالة والملموسة المتخذة للتحقيق في حالات الاختفاء القسري.

في موريتانيا ، حيث كانت حالات الاختفاء القسري متفشية خلال «الإرث الإنساني» (1986-1991)، وهي الفترة التي ارتُكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المجتمعات الموريتانية الإفريقية، يواصل الضحايا وأقاربهم البحث عن الحقيقة والعدالة. هذا العام، ساعدت منّا لحقوق الإنسان أسر ويلي عثمان عبد الله وعبد الله تامبادو، وهما عضوان سابقان في البحرية الموريتانية تم اعتقالهما وتعذيبهما وقتلهما في قاعدة إينال. لم تتم إعادة رفاتهما إلى أقاربهما، ولم يتم إبلاغهما رسميًا بظروف وفاتهما. في أبريل 2024، طلبت منّا لحقوق الإنسان تدخل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وحثت السلطات الحكومية على التحقيق في قضاياهما.

في الإمارات العربية المتحدة ، ساعدنا عائلة معاذ هيلان، الطالب اليمني في كلية شرطة دبي الذي تم اعتقاله ونقله إلى سجن الوثبة في أبو ظبي، حيث تعرض للتعذيب على يد المحققين. آخر مرة تواصلت فيها عائلته معه كانت في 20 يوليو 2020، من خلال مكالمة هاتفية قصيرة من سجن الوثبة. قدمت منّا لحقوق الإنسان قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في يناير 2024 للدعوة إلى إطلاق سراحه فورًا والكشف عن مصيره ومكان وجوده. وطالما ظلت قضيته دون حل، ستواصل منّا لحقوق الإنسان مراقبة وضعه.

الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

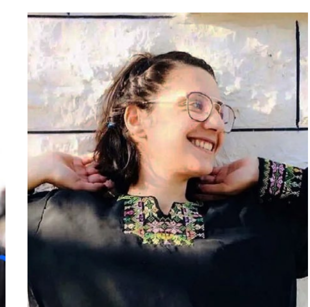
لم يكن عام 2024 استثناءً من القمع الواسع النطاق للمدافعين عن حقوق الإنسان. واصلت منّا لحقوق الإنسان دعم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين عانوا لفترة طويلة من الانتهاكات انتقامًا لنشاطهم. وكما هو الحال كل عام، وفي سياق إعداد التقرير السنوي عن الترهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريرًا زلخراً بالمعلومات إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يقدم معلومات عن الأفراد الذين تعرضوا لأعمال انتقامية مستمرة في الجزائر وجيبوتي ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قدم في سبتمبر 2024، إلى حالات انتقام في 32 دولة حول العالم، بما في ذلك العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي الجزائر والبحرين ومصر والعراق وليبيا وفلسطين والمملكة العربية السعودية واليمن.

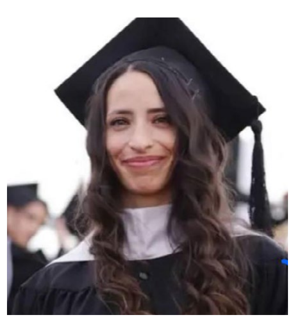



من اليسار إلى اليمين: قدور شويشة وجميلة لوكيل.

في الجزائر ، واصلت منّا لحقوق الإنسان متابعة قضية قدور شويشة، نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (المنحلة الآن). يواجه شويشة تهمًا لا أساس لها من الإرهاب والتخريب منذ عام 2021 فيما يتعلق بأنشطته المشروعة كمدافع عن حقوق الإنسان. بعد شهرين من تبرئته من قبل محكمة الدار البيضاء مع زوجته جميلة لوكيل، علم شويشة أنه قد حُكم عليه غيابيًا من قبل محكمة وهران بالسجن لمدة عام بتهمة «نشر معلومات تضر بالنظام العام». جرت المحاكمة الجديدة في 18 فبراير 2024، دون إبلاغ شويشة أو محاميه. وحُكم عليه بالسجن لمدة عام.

في فلسطين، نجحت منّا لحقوق الإنسان في الدعوة إلى إطلاق سراح المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية ظلماً. لقد ساعدنا براء عوض أحمد عودة، وهي مدافعة فلسطينية عن حقوق الإنسان ساهمت في توفير أماكن آمنة







من اليسار إلى اليمين ومن أعلى إلى أسفل: براء عودة ، صمود مطير، عمر الخطيب.

للشباب الفلسطيني. لقد اعتقلتها القوات الإسرائيلية وعذبها حارس من الذكور واحتجزت في الاعتقال الإداري في ظروف مهينة لأكثر من ثلاثة أشهر. وفي السياق نفسه، رفعنا دعاوى نيابة عن صمود مطير وعمر الخطيب، وهما مدافعان فلسطينيان عن حقوق الإنسان محتجزان في ظروف مماثلة. في 6 مايو 2024، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، قدمت منّا لحقوق الإنسان قضايا عودة ومطير والخطيب إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، طالبة تدخلها العاجل. وفي أعقاب مناشدتنا، وجهت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية أعربت فيها عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدافعين الثلاثة عن حقوق الإنسان، ودعت إلى إطلاق سراحهم فورًا. وفي حين لا يزال الخطيب معتقلاً، تم الإفراج عن عودة ومطير في يونيو 2024.

علاوة على ذلك، في المملكة العربية السعودية ، دعمت منّا لحقوق الإنسان العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين استمروا في التعرض للانتقام. ومن بينهم المدافعة السعودية عن حقوق المرأة مناهل العتيبي، التي اعتقلت منذ عام 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي حول تمكين المرأة. في 9 يناير 2024، حُكم عليها في محاكمة سرية بالسجن لمدة 11 عامًا بتهمة «ارتكاب جرائم إرهابية». في نوفمبر 2024، تم تأييد حكمها بالاستئناف، وبعد ذلك أصدرت العديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السعودية، أعربت فيها عن قلقها بشأن الحكم عليها وظروف احتجازها اللاإنسانية. وبينما تستمر في الاحتجاز ظلماً، ستواصل منّا لحقوق الإنسان الدعوة إلى إطلاق سراحها.

وعلى نحو مماثل، واصلت السلطات السعودية استهداف المدافع عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) محمد القحطاني. وفي عام 2024، وجهت إليه اتهامات بارتكاب جرائم جنائية جديدة أثناء احتجازه بعد أن أمضى عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات. وأُطلق سراح القحطاني أخيرًا في يناير 2025 بعد احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي لمعظم العام.



من اليسار إلى اليمين: مناهل العتيبي ومحمد القحطاني

في دائرة الإهتمام

تصاعد حملة القمع على الفضاء المدني وحرية التعبير في الجزائر



الجزائر، الجزائر العاصمة - 25 أكتوبر 2019: يواصل الجزائريون الضغط للأسبوع السادس والثلاثين من الاحتجاجات، ضد الحكومة الحالية، وضد الانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر 2019. © سعد بخوش، مرخصة بموجب Shutterstock.

كما شهدنا في السنوات السابقة، تميز عام 2024 باستمرار الهجمات على حرية التعبير والفضاء المدني في الجزائر. واستمرت السلطات الحكومية بشكل ملحوظ في استهداف المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان انتقامًا لممارسة مهنتهم أو ممارسة حقوقهم الأساسية.

في 26 فبراير 2024، حُكم غيابيًا على عمر بوصاق، المحامي وعضو الجمعية المدافعة عن سجناء الرأي، بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة «إهانة هيئة رسمية» و«التحريض على تجمهر غير مسلح». واستندت التهم إلى منشورات بوساق على فيسبوك في مايو 2021 حول حركة اجتماعية بقيادة الدفاع المدني الجزائري. وبما أن بوساق لم يحضر المحاكمة الأولية، فقد اعترض على حكم الدرجة الأولى وتم قبول طلبه. وأعيدت محاكمته في 8 يوليو 2024 وحُكم عليه بغرامة قدرها 50 ألف دينار جزائري. ونظرًا لأن الإجراءات تتعارض مع حق بوساق في حرية التعبير، فقد أثارت منّا لحقوق الإنسان قضيته مع العديد من أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

وعلى نحو مماثل، دافعت منّا لحقوق الإنسان عن سفيان وعلي، المحامي الجزائري الذي يمثل سجناء الرأي. وقد احتُجز والي بمعزل عن العالم الخارجي بعد تنظيمه اعتصاماً احتجاجاً على اعتقال ناشط في مجال حقوق الإنسان. ثم وُجِّهت إليه اتهامات لا أساس لها من الصحة تتعلق بـ «الإرهاب» و«غسيل الأموال» و«تلقي أموال غير مشروعة». ورغم الإفراج عنه مؤقتاً، فإنه يخضع حالياً للتحقيق الجنائي. وستواصل منّا لحقوق الإنسان متابعة قضيته والدعوة إلى إطلاق سراحه.

وقد سررنا باتخاذ الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إجراءات بشأن قضيتي بوصاق ووعلي ، مؤكدين أن معايير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تنص على أن المحامين يمكنهم القيام بعملهم دون تهديد أو ترهيب أو مضايقة.

علاوة على ذلك، وثقت منّا لحقوق الإنسان آخر اعتقال للشاعر الجزائري محمد تجاديت. تعرض تجاديت وهو شخصية بارزة في حركة احتجاج الحراك، لمضايقات قضائية وسجن عدة مرات منذ عام 2019. في 29 يناير 2024، اعتقلته السلطات ووجهت إليه تهمة «الإرهاب» بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات. واتهمه المدعي العام بإجراء محادثات خاصة على فيسبوك ماسنجر مع أعضاء حركة رشاد، وهي حركة معارضة سياسية. ومع ذلك، جرت هذه المحادثات في عام 2021، قبل إدراج حركة رشاد في سجل الأشخاص والكيانات الإرهابية. كان من المقرر أن تُعقد محاكمة تاجديت في 18 يوليو 2024، ولكن تم تأجيلها إلى موعد لاحق. في 30 أكتوبر 2024، أُطلق سراح تاجديت مؤقتًا بعد عفو رئاسي. سنواصل مراقبة قضيته عن كثب والقيود المفروضة على حقوقه الأساسية.

في دائرة الاهتمام

خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى إطلاق سراح الناشط السياسي المغربي ناصر الزفزافي



ناصر الزفزافي. © أخبار العالم الأمازيغي، مرخصة بموجب CC BY 3.0.

في عام 2024، واصلت منّا لحقوق الإنسان الدعوة إلى إطلاق سراح ناصر الزفزافي، وهو ناشط سياسي مغربي بارز معتقل منذ عام 2017. وقد أدت جهودنا إلى اعتراف الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة بالطبيعة التعسفية لاحتجازه وانتهاك السلطات المغربية لحقوق الزفزافي. كما ردد فريق العمل دعواتنا المتكررة للإفراج الفوري عنه من السجن.

أصبح الزفزافي زعيما لحراك الريف، وهي حركة تطالب بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الريف المهمشة، خلال الاحتجاجات السلمية التي أعقبت وفاة محسن فكري في أكتوبر 2016.

وقد اعتقل في 29 مايو 2017، وشهد لاحقا بأنه تعرض للتعذيب أثناء اعتقاله. وفي 5 يونيو 2017، مثل الزفزافي أمام وكيل الملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، الذي وجه إليه تهمتين جنائيتين وسبع جنح، من بينها «المس بالأمن الداخلي للدولة» و«إهانة رجال الأمن» و«المشاركة في تمرد مسلح». وتستند كل هذه الاتهامات إلى أفعال تتعلق بنشاطه السلمي في إطار حراك الريف.

في يونيو 2018، حكمت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء على الزفزافي و53 متهمًا آخرين بالسجن. وحُكِم على الزفزافي بالسجن لمدة 20 عامًا، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف. وفي 23 نوفمبر 2023، أرسلت منّا لحقوق الإنسان طلب رأي إلى الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة، بحجة أن حرمانه من حريته تعسفي لأنه ناتج عن ممارسة حقوقه الأساسية، وخاصة حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وبناء على طلبنا، أصدر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة في عام 2024 رأيًا يصف احتجازه بأنه تعسفي ويدعو الحكومة المغربية إلى إطلاق سراح الزفزافي دون تأخير. ويمثل هذا القرار علامة فارقة مهمة في الاعتراف بحقوق الزفزافي.

وفي رأيه، وجد فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أن الزفزافي احتجز فقط بسبب احتجاجه السلمي وتعبيره عن آرائه. كما خلص فريق العمل التابع للأمم المتحدة إلى أن انتهاكات حق الزفزافي في محاكمة عادلة كانت خطيرة لدرجة أنها جعلت احتجازه تعسفيا. كما لاحظ خبراء الأمم المتحدة أن الحكومة المغربية لم توضح التدابير التي اتخذتها للتحقيق في مزاعم الزفزافي بالتعذيب، كما لم تضمن عدم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال سوء المعاملة أو التعذيب في المحاكمة.

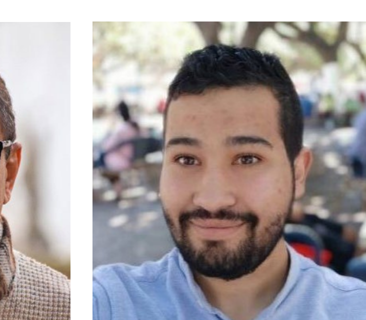
ودعا الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة السلطات المغربية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة وضع الزفزافي دون تأخير، من خلال الإفراج عنه فورًا ومنحه تعويضًا وفقًا للقانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قرر الرأي أن احتجاز الزفزافي ليس عملاً منعزلاً بل هو جزء من نمط يستهدفه بسبب هويته العرقية ونشاطه السياسي، وهو ما يرقى إلى التمييز.

وفي بيان وقعته المنظمات الشريكة، دعت منّا لحقوق الإنسان السلطات المغربية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في قرار فريق العمل.

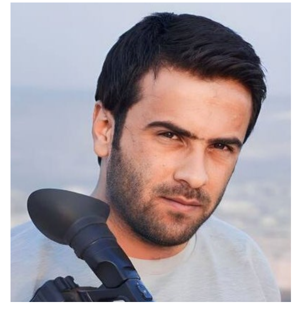
الاعتداءات على الصحفيين

في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استهدفت السلطات الصحفيين المستقلين انتقامًا لممارسة حقوقهم ومهنتهم. وفي عام 2024، تم إطلاق سراح صحفيين محتجزين بشكل غير قانوني في الجزائر، وذلك بعد جهود المناصرة التي بذلتها منّا لحقوق الإنسان. كما نجحنا في تأمين إطلاق سراح صحفي اختفى قسراً واحتجز في العراق.

في عام 2024، رحبت منّا لحقوق الإنسان بالإفراج عن إحسان القاضي، وهو صحفي جزائري ومدير قسم الإعلام في شركة إنترفيس ميدياس، التي تشرف على راديو إم وموقع الأخبار مغرب إيمرجنت . وقد أغلقت السلطات هاتين المنصتين، اللتين كانتا من بين آخر المنافذ الإعلامية المستقلة في البلاد، في أوائل عام 2023. وفي يونيو من ذلك العام، حُكم على القاضي بالاستئناف بالسجن سبع سنوات انتقامًا لعمله الصحفي. وفي أوائل عام 2024، أحالت منّا لحقوق الإنسان قضيته إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي 30 أكتوبر 2024، استفاد القاضي من العفو قبل إطلاق سراحه في اليوم التالي. ومع ذلك، لا تزال السلطات تعيق أنشطته الصحفية وستواصل منّا لحقوق الإنسان مراقبة وضعه.







من اليسار إلى اليمين ومن أعلى إلى أسفل: إحسان القاضي، مصطفى بن جامع، وسليمان أحمد.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت منّا لحقوق الإنسان دعم الصحفي الجزائري مصطفى بن جامع، الذي استمرت القيود المفروضة على حقوقه وحرياته. بدأت منّا لحقوق الإنسان العمل على قضيته بعد اعتقاله في عام 2023 وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين، قبل أن يتم تخفيف الحكم بالاستئناف إلى ثمانية أشهر سجنًا. في مارس 2024، بناءً على طلبنا، أصدر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة رأيًا يصف احتجازه وكذلك احتجاز الباحث الكندي الجزائري رؤوف فرح بأنه تعسفي، وبعد فترة وجيزة تم إطلاق سراح بن جامع. ومع ذلك، استمر خضوعه لحظر السفر ومنع من السفر مرتين، على الرغم من رفع حظر السفر الصادر ضده في عام 2019 بموجب حكم قضائي في عام 2022. تم اعتقال بن جامع مرة أخرى في 30 ديسمبر 2024 ووجهت إليه تهمة «الكشف عن منشورات للجمهور من المحتمل أن تضر بالمصلحة الوطنية» و «تقويض الأمن العام والنظام العام». وتتعلق التهم الموجهة إليه بمنشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي التي تندد بحالة حقوق الإنسان في الجزائر والطبيعة التعسفية لحظر سفره. ثم أُطلق سراحه مؤقتًا في انتظار محاكمة محتملة في عام 2025.

أخيرًا، في عام 2024، حددت منّا لحقوق الإنسان مكان وجود سليمان أحمد، وهو صحفي كردي سوري اختفى قسرًا لمدة 211 يومًا بعد اعتقاله من قبل السلطات الكردية العراقية لدى عودته من زيارة عائلية في سوريا. وقد قدمنا نداءاً عاجلاً إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وكذلك إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وحثينا الحكومة العراقية على توضيح مصيره ومكان وجوده. في مايو 2024، تمكن محامو أحمد أخيرًا من تحديد مكانه وزيارته في السجن. وفي أعقاب نداءنا العاجل، حث الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص السلطات العراقية على منع أي ضرر لا يمكن إصلاحه لحياته وسلامته الشخصية. ثم سررنا بمعرفة إسقاط التهم الموجهة إلى أحمد، وإطلاق سراحه وإعادة لم شمله مع عائلته في سوريا في يناير 2025.

في دائرة الإهتمام

القمع الإقليمي ضد الأصوات المؤيدة لفلسطين



عمان، الأردن - 22 أكتوبر 2023: مظاهرات الشعب الأردني تضامناً مع غزة والشعب الفلسطيني. © عمر الحياري، مرخصة بموجب Shutterstock.

في جميع أنحاء العالم، تواجه الحركات الداعمة للقضية الفلسطينية أو المعارضة للتطبيع مع إسرائيل قيودًا متزايدة. وكثيرًا ما تحظر السلطات الاحتجاجات السلمية وحملات المقاطعة ومبادرات التضامن، بينما تخضع المشاركين للاعتقال التعسفي والملاحقة القضائية. وعلى حد تعبير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الرأي والتعبير، فإن «الأزمة المستمرة في غزة تتطور إلى أزمة عالمية حقيقية لحرية التعبير». ولا تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثناءً من هذا الاتجاه، حيث كثفت الحكومات من حملتها القمعية على الأصوات المؤيدة لفلسطين.

وثّق فريقنا حالات متعددة لمواطنين أردنيين تم اعتقالهم أو احتجازهم تعسفيًا أو محاكمتهم ظلماً بسبب التعبير السلمي عن تضامنهم مع غزة. اعتقلت السلطات الحكومية المعلم سمير النمراوي في عام 2023 وفي عام 2024 بسبب منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي التي دعا فيها إلى التظاهر تضامناً مع غزة. ولا يزال محتجزًا حتى الآن. وبالمثل، اعتقلت السلطات في أبريل الناشطة المؤيدة لفلسطين فاطمة شبيلات لمشاركتها في اعتصام بالقرب من السفارة الإسرائيلية في عمان. وأُطلق سراح شبيلات في انتظار محاكمتها. وفي مايو، اعتقلت الصحفية الفلسطينية الأردنية هبة أبو طه انتقامًا لنشرها مقالاً يدين علاقات الأردن بإسرائيل. حُكم على الناشط السياسي كامل الزعبي بالسجن لمدة 3 أشهر بموجب قانون الجرائم الإلكترونية للتعبير عن دعمه لفلسطين عبر الإنترنت. وفي سبتمبر الماضي، حُكم عليه بغرامة قدرها 5 آلاف دينار أردني بموجب القانون نفسه، بسبب عدد من المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي انتقد فيها الوضع الاقتصادي والفساد في الأردن، وسلط الضوء على اعتقال النشطاء السلميين، وأعرب عن دعمه لغزة.

في شهر ديسمبر، قدمت منّا لحقوق الإنسان ادعاءً عامًا إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة يقدم تحليلاً قانونيًا للقيود التي تفرضها السلطات الأردنية على الناشطين الذين يعبرون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وخاصة بموجب قانون منع الجريمة القمعي وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات. ويكشف تحليلنا أيضًا عن دور دائرة المخابرات العامة وفرع الأمن الوقائي التابع لمديرية الأمن العام - وهما وكالات الاستخبارات والأمن الأساسية في الأردن - في اعتقال الناشطين المؤيدين لفلسطين.

وفي المغرب ، دعمت منّا لحقوق الإنسان ستة ناشطين من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومعارضة التطبيع، الذين حوكموا لتنظيمهم اعتصامًا سلميًا في موقف سيارات أحد متاجر كارفور في سلا. وكان الهدف من الاعتصام تقديم رسالة تدين تواطؤ الشركة في الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، وتحثها على وقف دعمها للجيش الإسرائيلي والشركات المرتبطة بالمستوطنات. وقد قام مسؤولو إنفاذ القانون على الفور بتفريق الاعتصام باستخدام القوة المفرطة، مما أدى إلى اعتقال 13 ناشطاً، بما في ذلك ستة من مقدمي الشكاوى، الذين تم إطلاق سراحهم لاحقًا. وفي ديسمبر، حُكم عليهم جميعًا بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها 2000 درهم للمشاركة في مظاهرة غير مسجلة. قدمت منّا لحقوق الإنسان خطاب ادعاء إلى العديد من حاملي تفويض الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نشرنا تحليلاً قانونياً شاملاً يسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات المغربية في حملتها على الأصوات المنتقدة لتطبيع المملكة مع إسرائيل.

قمنا بتقييم مدى امتثال **خمس دول** لالتزاماتها الدولية.

كما تعاوننا مع **خمس هيئات معاهدات تابعة للأمم المتحدة** في مراجعة سجلات الدول في مجال حقوق الإنسان.

قمنا بتقييم عمل واستقلالية وكفاءة **أربع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.**

لقد انخرطنا في مجموعة متنوعة من قضايا القانون الدولي المعاصر، بما في ذلك حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والقمع العابر للحدود الوطنية.

المناصرة القانونية

أجرينا أبحاثًا معمقة مواضيعية وخاصة بكل بلد حول القضايا القانونية والسياسية الرئيسية المتعلقة بحرية التعبير والصحافة، والفضاء المدني، ومكافحة الإرهاب، والقمع العابر للحدود الوطنية، وممارسة التعذيب، وحقوق المرأة وحماية الأقليات.

مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية

وفي هذا العام، حددنا التطورات القانونية المتعلقة بالجزائر والتي من شأنها أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك أجرينا أبحاثًا وتحليلات معمقة ودافعنا عن الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي عام 2024، وفي إطار جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال، قمنا بصياغة تحليل قانوني شامل حول تأثير قانون العقوبات الجزائري المعدل على حقوق الإنسان. وتُظهِر أبحاثنا أن الأحكام الجديدة والمعدلة تضر بممارسة الحريات الأساسية في البلاد وتتجاهل العديد من المخاوف التي أعرب عنها ممثلو المجتمع المدني فضلاً عن العديد من هيئات الأمم المتحدة.

ومن بين التعديلات الأكثر إشكالية توسيع تعريف الإرهاب بموجب المادة 87 مكرر، والذي يفشل في التوافق مع المعايير الدولية ويفتقر إلى المستوى

البرلمان الجزائري شارع زيغوت يوسف . © لقد حصلت على ترخيص بموجب Shutterstock.



الـضروري مـن اليقـين القانـوني. ومـن الأمـور المثـيرة للقلـق بشـكل خـاص حقيقـة أنـه قـد يتـم إدراج الأفـراد عـلى قائمـة وطنيـة للأشـخاص والكيانـات الإرهابيـة بنـاءً عـلى «أدلـة داعمـة جديـة» فقـط، في غيـاب حكـم نهـائي.

حـددت منّـا لحقـوق الإنسـان مجموعـة مـن التعديـلات التـي مـن شـأنها أن تقيـد بشـكل أكـبر ممارسـة حريـة التعبـير والتجمـع السـلمي. وتشـمل هـذه التعديـلات أحكامًـا تتعلـق بتقويـض الـروح المعنويـة للعسـكريين، وتشـويه سـمعة المؤسسـات العامـة، وإلحـاق الـضرر بسـمعة الأجهـزة الأمنيـة، وتوزيـع المحتـوى «لأغـراض الدعايـة»، وتمكـين قمـع «التجمعـات غـير المسـلحة».

إن هـذه النسـخة المعدلـة مـن قانـون العقوبـات مثـيرة للقلـق بشـكل خـاص لأن العديـد مـن هـذه الأحـكام كانـت موجـودة بالفعـل في الإصـدارات السـابقة وتـم اسـتخدامها عـلى نطـاق واسـع لاسـتهداف الأفـراد الذيـن يمارسـون حقوقهـم الأساسـية. تعمـل هـذه التعديـلات على زيـادة العقوبـات وتوسـيع نطـاق الأحـكام الأكـثر إشـكالية، مـما يزيـد مـن خطـر المزيـد مـن قمـع الأصـوات المعارضـة.

عـلاوة عـلى ذلـك، واصلنـا هـذا العـام الشراكـة مـع المركـز الـدولي للقانـون غـير الهـادف للربـح (ICNL) ورصـد التطـورات القانونيـة والسياسـية في الجزائـر التـي تؤثـر عـلى الفضـاء المـدني. تـم اسـتخدام بحثنـا لتحديـث مرصـد الحريـات المدنيـة التابـع ل ICNL في الجزائـر.

تقييم مدى امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان

وبنـاءً عـلى بحـث شـامل ورصـد، أنتجنـا تقاريـر وطنيـة وأدخلنـا منظـور المجتمـع المـدني في تقييـم مـدى امتثـال الـدول - وتحديـداً جيبـوتي والعـراق والأردن والمغـرب والمملكـة العربيـة السـعودية - لالتزاماتهـا المتعلقـة بحقـوق الإنسـان في إطـار آليـات الأمـم المتحـدة.

الاستعراض الدوري الشامل

في عـام 2024، واصلـت منّـا لحقـوق الإنسـان الانخـراط في الاسـتعراض الـدوري الشـامل، وهـي آليـة مراجعـة الأقـران التـي تقـدم مـن خلالهـا الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة توصيـات لتحسـين سـجل حقـوق الإنسـان في البلـدان قيـد المراجعـة.

بـدأ العـام بالاسـتعراض الـدوري الشـامل الرابع للسـعودية في ينايـر 2024، حيـث تلقـت السـلطات 377 توصيـة مـن 136 دولـة بشـأن قضايـا مختلفـة بمـا في ذلـك الحـق في حريـة التعبـير، وحظـر التعذيـب، وعقوبـة الإعـدام. وبعـد جهودنـا المتكـررة في المنـاصرة، قدمـت الـدول الأعضـاء توصيـة جديـدة لهيئـة حقـوق الإنسـان السـعودية للامتثـال الكامـل لمبـادئ باريـس. وقبـل الاسـتعراض الـدوري الشـامل، قدمنـا للـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة معلومـات عـن حالـة حقـوق الإنسـان في السـعودية.

في شـهر يوليـو، خـلال الـدورة السادسـة والخمسـين لمجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة، تـم اعتـماد نتائـج الاسـتعراض الـدوري الشـامل للمملكـة، حيـث أبلغـت السـلطات السـعودية مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة عـن نيتهـا قبـول حـوالي 83% مـن التوصيـات المقدمـة، وهـو مـا يعتـبر معـدل قبـول مرتفـع.

وقـد أظهـر تحليلنـا أن العديـد مـن التوصيـات التـي «لاحظتهـا» أو «رفضتهـا» في الـدورة الثالثـة، «قُبلـت» في الـدورة الرابعـة. وتشـمل هـذه التوصيـات الإفـراج عـن المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان المعتقلـين، وإلغـاء حظـر السـفر المفـروض عليهـم، والامتنـاع عـن الأعـمال الانتقاميـة. أمـا معظـم التوصيـات المتعلقـة بالتصديـق عـلى آليـات حقـوق الإنسـان الدوليـة، وتعديـل القوانـين المحليـة، والتعـاون مـع الأمـم المتحـدة، فقـد «لاحظتهـا» ببسـاطة.



السيدة هالة التويجري رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية تتحدث نيابة عن الوفد السعودي خلال الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
© منّا لحقوق الإنسان.]

ومـن الأهميـة بمـكان الآن أن تواصـل منّا لحقوق الإنسـان وشركاؤهـا رصـد التنفيـذ الفعـال للتوصيـات المقبولـة. كـما سـتواصل منّـا لحقـوق الإنسـان جهودهـا لحـث السـعودية عـلى منـح حـق الوصـول للمراقبـين الدوليـين المسـتقلين والمنظـمات غـير الحكوميـة، والأهـم مـن ذلـك توجيـه الدعـوات إلى حامـلي تفويـض الإجـراءات الخاصـة للأمـم المتحـدة.

أبلغـت حكومـة جيبـوتي مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة بقرارهـا قبـول 228 توصيـة مـن أصـل 269 توصيـة تلقتهـا كجـزء مـن الاسـتعراض الـدوري الشـامل الرابـع في عـام 2023. وقبـل الاسـتعراض، قدمـت منّا لحقوق الإنسـان تقريـراً موازيـاً يحتـوي عـلى قائمـة بالتوصيـات الرئيسـية، والـذي تـم توزيعـه بـين الـدول المراجعـة.

وقـد أيـدت جيبـوتي معظـم التوصيـات المتعلقـة بحريـة التعبـير وحريـة الصحافـة والحـق في تكويـن الجمعيـات والتجمـع السـلمي، كـما قبلـت جميـع التوصيـات السـت المتعلقـة باللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، وهـي المؤسسـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في جيبـوتي، بمـا في ذلـك التوصيـات التـي تطالـب بالامتثـال الكامـل للمؤسسـة لمبـادئ باريـس. وفي وقـت اعتـماد الاسـتعراض الـدوري الشـامل لجيبـوتي، أثـيرت شـكوك حـول تنفيـذ هـذه التوصيـات بسـبب الغيـاب شـبه الكامل للأصوات المسـتقلة في البـلاد. وسـتواصل منّـا لحقـوق الإنسـان مراقبـة تنفيـذ جيبـوتي للتوصيـات المقبولـة عـن كثـب قبـل الاسـتعراض المقبـل للبـلاد، والـذي سـيجري في عـام 2028.

وأخـيراً، وقبـل الاسـتعراض الـدوري الشـامل للعـراق الـذي جـرى في 27 ينايـر 2025، قدمـت منّـا لحقـوق الإنسـان تقريريـن إلى مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة، كـما قدمـت نتائـج تقاريرنـا خـلال جلسـة مـا قبـل الاسـتعراض الـدوري الشـامل التـي عقدتهـا *UPR-Info* في نوفمـبر 2024.

التقريـر الأول هـو لمحـة عامـة عـن حالـة حقـوق الإنسـان في البـلاد. وتُظهـر نتائجنـا أنـه منـذ الاسـتعراض الـدوري الشـامل الثالـث في عـام 2019، تدهـورت حالـة الحقـوق



وفد جيبوتي خلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة . © UN Web TV.

المدنية والسياسية بشكل كبير. أولاً، أصبحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد، وهي المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، غير عاملة. ثانيًا، لا يزال إطار مكافحة الإرهاب وممارساته في العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق غير متوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ثالثًا، لا تزال السلطات العراقية تستخدم عقوبة الإعدام بكثافة، وتنتشر عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. رابعًا، لا يزال العراق يعاني من إحدى أعلى أعداد حالات الاختفاء القسري على مستوى العالم، ولا يزال الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة ممارسات منهجية. أخيرًا، صعّدت الحكومة العراقية من حملتها القمعية على الفضاء المدني، مع قمع شديد لحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

التقرير الثاني، الذي قدمناه بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، يرتكز بشكل خاص على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. واستنادًا إلى مساهمات من المنظمات غير الحكومية الشعبية والدولية، فضلاً عن الأبحاث المكتبية والحالات الموثقة التي شاركتها أسر الضحايا، وجد تقريرنا أنه في كل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق، فإن الإطار القانوني الذي ينظم الفضاء المدني لا يفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم السلطات العراقية والكردية بشكل منهجي قوانين ذات صياغة غامضة وعقوبات جنائية قاسية لقمع الفضاء المدني. في الواقع، نفذت قوات الأمن العراقية هجمات عنيفة ضد المتظاهرين السلميين في سياق مظاهرات أكتوبر 2019، مستخدمة القوة المميتة المفرطة وغير الضرورية مع القليل من المساءلة أثناء إغلاق وكالات الصحافة التي تغطي الاحتجاجات. في إقليم كردستان العراق، بدأت السلطات حملة واسعة النطاق من الاعتقالات والاحتجازات التي استهدفت النشطاء والمتظاهرين والصحفيين، واتهمتهم تعسفيًا بـ «التجسس» أو «زعزعة الاستقرار الوطني» على أساس قانون الأمن الوطني ذي الصياغة الغامضة.

لجنة مناهضة التعذيب

في إطار مراجعة التقرير الدوري الرابع للأردن من قبل لجنة مناهضة التعذيب، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً موازياً لتقييم تنفيذ المملكة لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. يحلل التقرير تشريعات الأردن بشأن تجريم التعذيب، والضمانات القانونية للمحتجزين، ومنع التعذيب. كما يتناول قضايا مثل عمليات التسليم بدوافع سياسية، ومعاملة المحتجزين، ومدى كفاية التحقيقات في شكاوى التعذيب. قبيل المراجعة، حضرَت منّا لحقوق الإنسان الإحاطة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وشاركت مخاوفها الرئيسية وتوصياتها مع خبراء الأمم المتحدة.

وقد سررنا بأنه عقب المراجعة، قدمت لجنة مناهضة التعذيب استنتاجات قوية وتوصيات شاملة في ملاحظاتها الختامية، التي عكست المخاوف التي أبرزناها في تقريرنا. حثت اللجنة بشكل خاص السلطات الأردنية على اعتماد تعريف للتعذيب يتماشى مع الاتفاقية. كما أكدت اللجنة على نتائجنا بشأن التقارير المتكررة حول احتجاز المشتبه بهم من قبل الشرطة، وخاصة دائرة المخابرات العامة، لفترات طويلة قبل عرضهم على السلطة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء افتقار محكمة أمن الدولة للاستقلالية والحياد. وكما أشرنا في تقريرنا، استخدمت المحكمة اعترافات انتُزعت تحت التعذيب كأدلة في المحاكمات.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، حثت اللجنة الأردن على ضمان خضوع قرارات الترحيل، بما في ذلك تلك الناشئة عن طلبات من قبل هيئة مجلس وزراء الداخلية العرب لمراجعة قضائية مستقلة. وقد استندت هذه التوصية بشكل مباشر إلى البحث القائم على الأدلة الذي أجرته منّا لحقوق الإنسان بشأن دور المجلس في تسهيل عمليات التسليم ذات الدوافع السياسية وتمكين القمع عبر الوطني. إن الإشارة المباشرة من قبل لجنة مناهضة التعذيب إلى مجلس وزراء الداخلية العرب في ملاحظاتها الختامية هي إشارة رائدة، حيث تمثل المرة الأولى التي تتناول فيها هيئة معاهدة تابعة للأمم المتحدة دور مجلس وزراء الداخلية العرب في الانتهاكات المحتملة لاتفاقية مناهضة التعذيب.

ستائر جوردنية في المطار وتغليف الطائرة التجارية. عرض الرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد . © max.ku ، مرخص بموجب Shutterstock.



لجنة حقوق الإنسان

قبـل المراجعـة الدوريـة السادسـة لـلأردن، قدمـت منّـا لحقـوق الإنسـان مسـاهمة إلى قائمـة القضايـا قبـل تقديـم التقاريـر إلى لجنـة حقـوق الإنسـان التابعـة للأمـم المتحـدة، مـع التركيـز عـلى التـزام المملكـة باحـترام مبـدأ عـدم الإعـادة القسريـة في سـياق إجـراءات التسـليم.

يتنـاول التقريـر بالتفصيـل دور مجلـس وزراء الداخليـة العـرب في تسـهيل عمليـات التسـليم في المنطقـة العربيـة في الأردن عـلى وجـه التحديـد، ويسـلط الضـوء عـلى عمـل قسـم الاتصـال الوطنـي لمجلـس وزراء الداخليـة العـرب في البـلاد: إدارة الشرطـة العربيـة والدوليـة. وفي الممارسـة العمليـة، يوضـح التقريـر الـدور المثير للقلـق الـذي لعبـه مجلـس وزراء الداخليـة العـرب وقسـم الاتصـال الأردني في قضيـة خلـف الرميثـي، المعـارض الإمـاراتي البـارز وعضـو مجموعـة «الإمـارات 94» الـذي تـم تسـليمه تعسـفيًا مـن الأردن إلى الإمـارات العربيـة المتحـدة في مايـو 2023، وظـل مختفيًـا منـذ ذلـك الحـين.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري

في إطـار المراجعـة الأولى للمغـرب مـن قبـل اللجنـة المعنيـة بالاختفـاء القـسري، قدمـت منّـا لحقـوق الإنسـان تقريـراً موازيـاً لتقييـم تنفيـذ الاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة جميـع الأشـخاص مـن الاختفـاء القـسري. وخـلال الجلسـة التمهيديـة، تمـت دعـوة الجهـات الفاعلـة في المجتمـع المـدني أيضـاً لتقديـم بيانـات شـفوية لأعضـاء اللجنـة. وفي هـذا العـام، وبدعـم سـخي مـن مدينـة جنيـف، يـسرت منّـا لحقـوق الإنسـان مشـاركة اثنـين مـن المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان في المغـرب، عبـد الحـق الوسـولي وأحمـد الحـاج، اللذيـن سـافرا إلى جنيـف لحضـور مراجعـة المغـرب والمشـاركة في أنشـطة المنـاصرة.



المجتمع المدني المغربي يحضر استعراض المغرب من قبل اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. © بإذن من جوستين لاجر.

لقـد أثبتـت جهـود المنـاصرة المشـتركة التـي قمنـا بهـا أنهـا مثمـرة، فـان الملاحظـات الختاميـة للجنـة تضمنـت توصيـات قويـة بشـأن التـزام المغـرب بتقنـين الاختفـاء القـسري باعتبـاره جريمـة جنائيـة بموجـب القانـون المحـلي، والعدالـة الانتقاليـة والحـق في معرفـة الحقيقـة في سـياق «سـنوات الرصـاص»، والامتثـال لمبـدأ عـدم الإعـادة القسريـة، بمـا في ذلـك في سـياق حـالات التسـليم، ومنـع حـالات الاختفـاء القـسري فيـما يتعلـق بمكافحـة الإرهـاب.

لـدى الحكومـة المغربيـة مهلـة أربـع سـنوات لتقديـم تقريـر إلى اللجنـة المعنيـة بالاختفـاء القـسري بشـأن تنفيـذ هـذه التوصيـات. وتُظهِـر التعليقـات الأوليـة للحكومـة عـلى الملاحظـات الختاميـة، التـي أُحيلـت إلى اللجنـة في 21 أكتوبـر 2024، والتـي ذكـرت أن الوثيقـة تحتـوي عـلى «اسـتنتاجات خاطئـة» وتعتمـد عـلى «بيانـات غـير موثوقـة»، افتقـارًا إلى الإرادة السياسـية لتنفيـذ هـذه التوصيـات. ومـع ذلـك، سـنواصل مـع شركائنـا الدعـوة إلى حـق الضحايـا في معرفـة الحقيقـة والعدالـة، وحـث المغـرب عـلى الامتثـال لالتزاماتـه الدوليـة.

في دائرة الإهتمام

تقييم الأمم المتحدة لحقوق المرأة والأقليات في السعودية



المجتمع المدني السعودي خارج قصر الأمم المتحدة في جنيف قبل جلسة لجنة سيداو. © بإذن من فلاح سيد.

هذا العام، خضعت المملكة العربية السعودية لمراجعة من قبل هيئتين من هيئات معاهدات الأمم المتحدة: لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والفتيات (سيداو) في 9 أكتوبر 2024، ولجنة القضاء على التمييز العنصري (سيرد) في 28-27 نوفمبر 2024. وفي هذا السياق، وبفضل الدعم السخي من دولة جنيف، نفذت منّا لحقوق الإنسان العديد من أنشطة البحث والدعوة التي كشفت عن انتهاكات الحكومة السعودية العديدة للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية المرأة من ناحية، والأقليات من ناحية أخرى.

قبل المراجعات، قامت منّا لحقوق الإنسان بصياغة تقرير مشترك حول تنفيذ السعودية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يتناول التقرير أربعة مواضيع رئيسية: الاضطهاد المتزايد للمدافعات عن حقوق الإنسان، وحظر السفر كأداة للقمع، ومعاملة النساء في السجون، ودور هيئة حقوق الإنسان السعودية في التستر على الانتهاكات ضد المرأة.

وعلى نحو مماثل، صاغت منّا لحقوق الإنسان تقرير الظل المشترك الذي أعدته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري قبل مراجعة السعودية. أثار التقرير قضايا التمييز ضد الأقلية الدينية الشيعية وانتقام السلطات السعودية من قبيلة الحويطات التي يتم تهجيرها قسراً نتيجة لبناء مشروع نيوم الضخم. كما سلطنا الضوء على ميل الهيئة السعودية لحقوق الإنسان إلى التغطية على مثل هذا التمييز.

كما نظمت منّا لحقوق الإنسان بعثتين للدعوة إلى جنيف لتمكين ممثلي المجتمع المدني من تقديم التقارير المشتركة وإطلاع أعضاء اللجنة شخصيًا قبل الاستعراضات.

وكان ممثلو المجتمع المدني في بعثة سيداو هم لينا الهذلول، ناشطة سعودية ورئيسة قسم المناصرة في منظمة القسط لحقوق الإنسان، وخلود الحارثي، ناشطة وكاتبة سعودية، ومريم الدوسري، أستاذة في جامعة لندن. وفي 7 أكتوبر، شاركوا في الحوار التفاعلي العام بين المنظمات غير الحكومية وأعضاء اللجنة في قصر الأمم، حيث قدمت الهذلول مداخلة شفوية للجنة. وخلال المراجعة في 9 أكتوبر، نشرت منّا لحقوق الإنسان تغريدات مباشرة حول أسئلة أعضاء اللجنة وردود الحكومة.

بالنسبة لبعثة لجنة القضاء على التمييز العنصري، تمكنا من إحضار ممثلي المجتمع المدني طه الحاجي، وهو محام سعودي ومدير قانوني في المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، وأميمة النجار، وهي ناشطة سعودية. وكلاهما من أعضاء الأقلية الشيعية. كما ألقى الحاجي بيانًا في الاجتماع الخاص مع المنظمات غير الحكومية الذي عقد في 26 نوفمبر في قصر ويلسون. والأهم من ذلك، أنه سلط الضوء على الاضطهاد الذي يعاني منه السكان الشيعة في المملكة العربية السعودية، وحقيقة أنهم يتعرضون بشكل متزايد لأحكام الإعدام بسبب أفعال تندرج ضمن

ممارسة حقهم في حرية التعبير. كما قامت منّا لحقوق الإنسان بالتغريد المباشر أثناء مراجعة لجنة القضاء على التمييز العنصري التي جرت في أواخر نوفمبر.

نُشرت الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 28 أكتوبر 2024، كما نُشرت الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري في 28 أكتوبر 2024. وقد سررت منّا لحقوق الإنسان برؤية أن معظم القضايا التي طرحناها في تقاريرنا وشفويًا أثناء البعثات في جنيف، قد انعكست في الملاحظات الختامية، بما في ذلك التوصيات التي تناولتها هيئة حقوق الإنسان السعودية بشكل مباشر وافتقارها إلى الاستقلال حيث كانت ترأس الوفد الحكومي في كلا الاستعراضين.

أعربت استنتاجات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مخاوف بشأن التمييز المستمر ضد المرأة، وخاصة نظام ولاية الرجل، الذي لا يزال يقيد وصول المرأة إلى الخدمات والحريات الشخصية. كما أدانت اللجنة استخدام حظر السفر التعسفي على المدافعات عن حقوق الإنسان وحثت السعودية على فرض وقف مؤقت على عقوبة الإعدام، وخاصة بالنسبة للنساء المحكوم عليهن بالإعدام. وسلطت الضوء على الافتقار إلى الحماية للعاملات المنزليات المهاجرات، اللاتي لا يزلن مستبعدات من قانون العمل، ودعت إلى إصلاحات لمعالجة الاستغلال في ظل نظام الكفالة. وأكدت اللجنة كذلك على الحاجة إلى استقلالية هيئة لجنة حقوق الإنسان السعودية وامتثال أقوى لاتفاقية سيداو.

وفي الوقت نفسه، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري في نتائجها عن مخاوفها إزاء عدم وجود قوانين شاملة لمكافحة التمييز وسلطت الضوء على التمييز المنهجي ضد المسلمين الشيعة، بما في ذلك الحواجز أمام الحريات الدينية والتهميش في قطاعات رئيسية مثل القضاء. كما تناولت سوء معاملة قبيلة الحويطات في مشروع نيوم، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري دون تعويض أو تشاور. وانتقدت اللجنة هيئة





لينا الهذلول من منظمة القسط لحقوق الإنسان تلقي بيانا خلال مراجعة اتفاقية سيداو للمملكة العربية السعودية. © بإذن من فلاح سيد.

حقوق الإنسان السعودية لتقويض استقلالها من خلال المشاركة كجزء من وفد الحكومة وحثت على إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أثارت اللجنة مخاوف بشأن التمثيل المفرط للأفراد الشيعة والعمال المهاجرين والعاملين المنزليين في نظام العدالة الجنائية، وحثت على وقف عقوبة الإعدام وتوفير حماية أفضل لهذه المجموعات.

وتتمتع هذه الوثائق بأهمية كبرى بالنسبة لمناصرة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وسنواصل رصد تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري مع الشركاء.

تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ومن بين أساليبنا تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي نعتقد أنها ضرورية لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين عليها الالتزام بمبادئ باريس، أي التعددية والاستقلال والفعالية، «حتى تُعتبر ذات مصداقية وتعمل بفعالية». وفي عام 2024، حققت منّا لحقوق الإنسان تأثيراً كبيراً فيما يتعلق بتقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين ومصر والعراق وعمان.

وفي عام 2024، كان من دواعي سرورنا أن اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المسؤولة عن تقييم وتعيين درجات الامتثال للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس درجة تنفيذها لمبادئ باريس، أعربت عن قلقها إزاء عدم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين ومصر والعراق.

في عام 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين إلى اللجنة الفرعية للاعتماد، موصية بخفض تصنيف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين أو الإبقاء عليها عند المستوى «ب». وفي عام 2024، استجابت اللجنة الفرعية للاعتماد لتوصيتنا، مشيرة إلى افتقارها إلى التعددية والاستقلال والفعالية.

القاهرة، مصر، 26 أبريل 2024: المجلس القومي لحقوق الإنسان، منظمة حقوقية مصرية تأسست عام 2003 بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ عليها في مصر . © Tamer A Soliman ، مرخصة بموجب Shutterstock.



في عام 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريرًا أيضًا عن المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى اللجنة الفرعية للاعتماد، وحثتها على تخفيض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى المستوى «ب» نظرًا لفشله في حماية حقوق الإنسان في مصر. في عام 2024، أيّدت اللجنة الفرعية للاعتماد تقييمنا وخفضت تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان.

في عام 2024، دعت منّا لحقوق الإنسان اللجنة الفرعية للاعتماد إلى خفض تصنيف المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في تقرير مفصل عن أوجه القصور التي تعاني منها المفوضية. أيّدت اللجنة الفرعية للاعتماد مخاوفنا بينما أوصت بمنح المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق تصنيف «ب».

قدمت منّا لحقوق الإنسان نداء مماثلا إلى اللجنة الفرعية للاعتماد فيما يتعلق باللجنة العمانية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى عدم امتثالها الكافي لمبادئ باريس. ونتيجة لذلك، أرجأت اللجنة الفرعية للاعتماد مراجعتها للجنة العمانية لحقوق الإنسان لمدة 18 شهرا وأعربت عن مخاوفنا.

إن توصيات اللجنة الفرعية للاعتماد بمنح المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تصنيف «ب»، والذي يشير إلى عدم الامتثال الكافي لمبادئ باريس، يوضح القلق المتزايد للأمم المتحدة إزاء افتقار هذه المؤسسات إلى الاستقلال والتعددية والفعالية. وستواصل منّا لحقوق الإنسان رصد وتقييم أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء المنطقة لمحاسبتها على الوفاء بالتزاماتها.

الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

في عام 2024، واصلت منّا لحقوق الإنسان توسيع نطاق عملها في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان. كما قمنا، لأول مرة، بدمج هذا الموضوع كجزء من أحد الأهداف النظامية الرئيسية للإطار الاستراتيجي للفترة 2027-2025.

بالإضافة إلى رصد وتوثيق عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن إساءة استخدام مكافحة الإرهاب في المنطقة، أنتجنا أبحاثًا حول هذا الموضوع وعززنا جهودنا التعاونية مع شركاء استراتيجيين مثل المركز العالمي للأمن التعاوني وائتلاف منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، واستمرينا في معالجة العديد من أصحاب المصلحة داخل هيكل مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة.

لقد سررنا بشكل خاص بالمساهمة في الدراسة الاستطلاعية حول مشاركة المجتمع المدني المستقل والأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتي قادها المركز العالمي للأمن التعاوني ومنظمة الحقوق والأمن الدولي. واستنادًا إلى مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني، وجدت الدراسة أن الأمم المتحدة فشلت في التعامل بشكل هادف مع المجتمع المدني وتعزيزه وحمايته في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب.

كانت مديرتنا التنفيذية، إيناس عصمان، واحدة من أعضاء اللجنة الاستشارية المكونة من 15 عضوًا لدراسة نطاق المشروع، والتي دعمت في الفترة 2024-2023 فريق المشروع في تصميم وتنفيذ مشاورات المجتمع المدني وساهمت في التحليل. كما تم تكليف منّا لحقوق الإنسان من قبل المركز العالمي للأمن التعاوني لإعداد تقييم المشهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي أفاد الدراسة. قدم بحثنا فهمًا متعمقًا للسياق الذي يعمل فيه المجتمع المدني فيما يتعلق بهيكل مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة. في 29 مايو، تحدثت إيناس عصمان خلال حفل إطلاق الدراسة في مقر الأمم المتحدة.

وفي أثناء وجودها في نيويورك، حضرت أيضاً حفل إطلاق «مجموعة الأدوات الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان في استراتيجية وسياسة مكافحة الإرهاب» التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتقت بعدد من ممثلي البعثات الدائمة. كما شاركت في اجتماعات مع هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مجموعة العمل التابعة للميثاق العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات الأساسية ودعم ضحايا الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولكن للأسف، وعلى الرغم من مشاركتنا المنتظمة، واجهنا صعوبات في إثارة المخاوف مع هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، التي لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه فيما يتصل بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان. بالتعاون مع شركائنا، سنواصل البناء على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها دراسة النطاق للتوعية بتحليلنا والدعوة إلى إحداث تحول جذري في بنية مكافحة الإرهاب العالمية.

على مدار العام، قمنا أيضًا بتعزيز مشاركتنا الفعالة في ائتلاف منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وهو شبكة من منظمات المجتمع المدني تسعى إلى تحدي إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب، وتحويل بنية مكافحة الإرهاب العالمية، وحماية الفضاء المدني وحقوق الإنسان. في عام 2024، انضممنا إلى مجموعتهم التوجيهية وساعدنا في توجيه أنشطة التحالف.

وأخيرًا، استجابةً لدعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقديم مساهمات في تقريرها بشأن استخدام



تتحدث المديرة التنفيذية لمنّا لحقوق الإنسان إيناس عصمان خلال حفل إطلاق دراسة استطلاعية حول مشاركة المجتمع المدني المستقل والأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. © بإذن من المركز العالمي للأمن التعاوني.

التدابير الإدارية في مكافحة الإرهاب، أنتجنا ورقة إحاطة تحلل استخدام مثل هذه التدابير من قبل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك إطارها القانوني والكيانات المسؤولة عن فرضها. كما توضح الورقة الممارسة من خلال دراسات الحالة، ولا سيما إدراج الجزائر وإسرائيل على قائمة الإرهاب والتي تقيد بشدة المساحة المدنية، واستخدام نزع الجنسية في البحرين واستخدام الاعتقال الإداري ضد الناشطين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة. ثم قدمنا ورقتنا خلال فعالية جانبية على هامش الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

القمع العابر للحدود الوطنية

طوال عام 2024، واصلنا تطوير خبرتنا المواضيعية بشأن قضية القمع العابر للحدود الوطنية، بناءً على أعمالنا الرائدة السابقة بحث حول دور مجلس وزراء الداخلية العرب في حملة القمع عبر الحدود ضد المعارضة السلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

استجابة لدعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب لتقديم مدخلاته، أنتجت منّا لحقوق الإنسان ورقة إحاطة حول «القمع العابر للحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دور المنظمات الإقليمية العاملة في مكافحة الإرهاب». تركز تحليلاتنا على مجلس وزراء الداخلية العرب وتحدد التوصيات لمعالجة المخاوف التي يثيرها هذا المجلس. وعلى وجه الخصوص، تسلط الضوء على دور مجلس وزراء الداخلية العرب في تسهيل عمليات تسليم الأفراد المتهمين بالإرهاب لأسباب سياسية، وتلفت الانتباه إلى تعاونها الغامض مع هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، والذي يتسم بعدم وجود إشراك هادف للمجتمع المدني، أو مراقبة حقوق الإنسان، أو تقييم الأثر.

أعلام الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مع رمزها. © Maxx-Studio ، مرخصة بموجب Shutterstock.



في دائرة الإهتمام

سحب الجنسية كأداة قمع في الإمارات العربية المتحدة



جواز سفر دولة الإمارات العربية المتحدة على علم الإمارات، الجنسية الإماراتية، دول الخليج العربي . © justit ، مرخصة بموجب Shutterstock.

في هـذا العـام، تناولـت منّـا لحقـوق الإنسـان مسـألة سحب الجنسية في الإمارات العربيـة المتحـدة، وهـي أداة تسـتخدمها السـلطات غالبًـا ضـد المدافعين عـن حقـوق الإنسـان. وفي مذكـرة إحاطـة نُـشرت في يوليـو 2024، حللـت منّـا لحقـوق الإنسـان الأبعـاد القانونية لسـحب الجنسية في الإمارات من خـلال فحص القانـون المحلي والآثـار الدولية، وخاصـة دورهـا في خنـق الحيـز المـدني وقمـع المعارضـة السـلمية داخـل البـلاد. كـما شـاركنا مخاوفنـا مـع المقـرر الخـاص للأمـم المتحـدة المعني بحقـوق الإنسـان أثنـاء مكافحـة الإرهـاب.

وقـد وجدنـا بشـكل خـاص أن الإطـار الواسـع للـمادة 16 مـن القانـون الاتحـادي رقـم 17 بشـأن الجنسـية وجـوازات السـفر وتعديلاتـه، والـذي يشـكل الأسـاس القانـوني الرئيـسي لمعاقبـة الانتقـادات المشروعـة للحكومـة، لا يتوافـق مـع مبـدأ الشرعيـة.

ومـن خـلال مقابـلات مطولـة مـع الضحايـا وأسرهـم، خلصـت منّـا لحقـوق الإنسـان إلى أن إلغـاء الجنسـية يُسـتخدم بالفعـل لإسـكات الأصـوات المعارضـة. وكانـت هـذه هـي الحـال خـلال قضيـة «الإمـارات 7»، حيـث جُـرِّد سـبعة أفـراد فجـأة مـن جنسـيتهم بعـد مشـاركتهم السياسـية كأعضـاء في جمعيـة الإصـلاح السياسـية. كـما اسـتُخدم هـذا الإجـراء ضـد أعضـاء «الإمـارات 94» وأقاربهـم. وفي كل هـذه الحـالات، تواصـل السـلطات الإماراتيـة رفـض تقديـم مرسـوم رسـمي مـن شـأنه أن يكـون بمثابـة دليـل عـلى انعـدام الجنسـية. كـما وثقـت منّـا لحقـوق الإنسـان حـالات رفضـت فيهـا السـلطات الإماراتيـة تجديـد وثائـق الهويـة للمعارضـين دون تجريدهـم مـن الجنسـية، مـما تركهـم عديمـي الجنسـية دون الوصـول إلى سـبل الانتصـاف المحليـة.

وبنـاء عـلى ذلـك، خلصنـا إلى أن إلغـاء الجنسـية ينتهـك القانـون الـدولي المتعلـق بحـق الجنسـية. وتضـع هـذه التدابـير الأفـراد في مـأزق قانـوني لـه عواقـب بعيـدة المـدى عـلى حقـوق الإنسـان الأخـرى مثـل الحـق في الأسرة، والحـق في حريـة التنقـل، والحـق في التعليـم، والحـق في أعـلى مسـتوى صحـي يمكـن بلوغـه، والحـق في حريـة التعبـير والحـق في تكويـن الجمعيـات.

قادت منّا لحقوق الإنسان وشاركت في **74 أنشطة** المناصرة، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة.

أطلقنا وانضممنا إلى **حملات** مختلفة للتوعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قمنا بتسليط الضوء على قصص الضحايا من خلال نشر ومشاركة **15 حالة** على موقعنا الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

لقد قمنا بتنظيم والمشاركة في **13 نشاطا عامًا وعبر الإنترنت**.

لقد تم اقتباس أعضاء فريقنا في **العديد من المنشورات** وتم تغطية أعمالنا من خلال **وسائل الإعلام المتنوعة**.

التوعية

في عام ٢٠٢٤، قادت منّا لحقوق الإنسان أو دعمت ٧٤ نشاطًا مشتركًا للمجتمع المدني ونظمت أو ساهمت في ١٣ حدثًا، مما أدى إلى التوعية بقضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع أنحاء المنطقة.

تشمل أنشطة المجتمع المدني رسائل مفتوحة ومشتركة، وعرائض وبيانات موجهة إلى السلطات المعنية وأصحاب المصلحة، وبيانات مشتركة بمناسبة الأيام الدولية المهمة. وتتراوح فعالياتنا من الندوات عبر الإنترنت والمناقشات الجماعية إلى فعاليات الأمم المتحدة. وكان هدفنا هو التوعية بمجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في فلسطين ولبنان، وقمع الفضاء المدني في شمال إفريقيا، وحقوق المرأة والأقليات في المملكة العربية السعودية، وإساءة استخدام الإمارات العربية المتحدة لقوانين مكافحة الإرهاب، والقمع العابر للحدود الوطنية.

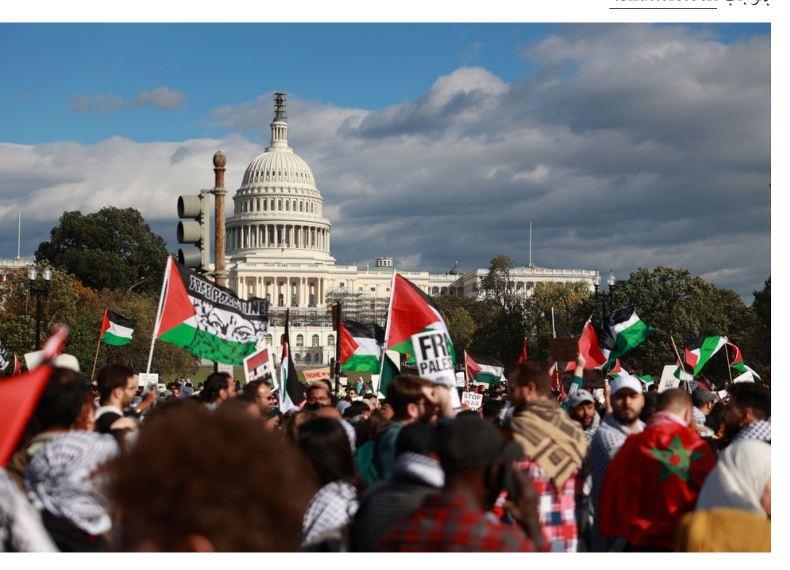
الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين ولبنان

وفي ضوء الحملة الإبادة الجماعية في غزة منذ عام 2023 واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، ظلت منّا لحقوق الإنسان ثابتة في التعبير عن التضامن مع الفلسطينيين وإدانة تصرفات إسرائيل. وعلى نحو مماثل، في سياق حملة القصف الإسرائيلية ضد لبنان وغزوها لجنوب البلاد في عام 2024، انضممنا إلى العديد من حملات المناصرة التي تدين جرائم الحرب الإسرائيلية وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار.

انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى أكثر من 110 منظمة مجتمع مدني دولية وإقليمية ومحلية في دعوة السلطات الأمريكية إلى وقف مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل في أعقاب هجومها على غزة ولبنان. وفي رسالة مفتوحة، حثثنا أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي على المشاركة في رعاية والتصويت لصالح أربعة قرارات مشتركة من شأنها تعليق عمليات نقل أنواع معينة من الأسلحة التي استخدمتها الحكومة الإسرائيلية في الضربات، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين، بما في ذلك عمال الإغاثة والصحفيين، في غزة.

بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية، أدانت منّا لحقوق الإنسان بشكل خاص استهداف إسرائيل للصحفيين في لبنان وفلسطين. ودعا البيان المشترك إلى حماية الصحفيين دون قيد أو شرط، والذين يتمتعون بحماية خاصة في القانون الدولي. كما طالبنا بإجراء تحقيق كامل في عمليات القتل غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل للصحفيين، واتخاذ تدابير للمساءلة وفرض حظر كامل على الأسلحة على إسرائيل.

مؤيدو السلام يتظاهرون في واشنطن العاصمة لدعم غزة وسط الاحتجاجات المستمرة - واشنطن العاصمة - الولايات المتحدة الأمريكية 21/10/2023 . © Mike AZ ، مرخصة بموجب Shutterstock.





متظاهر يحمل صورة لصحفي رويترز عصام عبد الله الذي قتل في غارة صاروخية إسرائيلية مستهدفة. © أليسدار هيكسون من وولويتش، المملكة المتحدة، CC BY-SA 2.0 ، عبر ويكيميديا كومنز.

في شهر أكتوبر، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية، وقعنا على رسالة مفتوحة إلى السفير الألماني في لبنان، والتي أدانت استخدام وزير الخارجية الألماني لخطاب مهين لتبرير الهجمات غير القانونية التي تشنها إسرائيل على المدنيين في لبنان. وفي أعقاب نشر الرسالة، أجرت الصحيفة الألمانية اليومية Die Tageszeitung مقابلة مع مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا تانيا بولاكوفسكي حول نفس الموضوع، الأمر الذي أثار جدلاً بين القراء.

وفي نوفمبر، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى تحالف عالمي يضم أكثر من خمسين منظمة غير حكومية في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان وحث المجتمع الدولي على تقييد نقل الأسلحة إلى إسرائيل. وأدان البيان استخدام إسرائيل للعقاب الجماعي ضد المدنيين اللبنانيين في حملتها العسكرية، والتي أدت إلى مقتل أكثر من 3000 مدني وتشريد أكثر من مليون شخص داخل لبنان.

وفي الشهر نفسه، أرسلنا، إلى جانب عشرين منظمة مجتمع مدني لبنانية ودولية، رسالة مشتركة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحثها على عقد جلسة طارئة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان وملاحقة مرتكبيها. وحظيت هذه الرسالة باهتمام إعلامي عالمي، وحظيت بتغطية من رويترز، وميدل إيست آي، وخليج تايمز، وميدل إيست مونيتور، وغيرها من المنافذ الإعلامية.

قمع الفضاء المدني في شمال أفريقيا

على مدار عام 2024، شهدت منطقة شمال أفريقيا تصاعدًا في الهجمات على الحريات الأساسية، حيث استهدفت السلطات الحكومية باستمرار الصحفيين والمحامين والناشطين الذين يمارسون حقوقهم. ولمكافحة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، قادت منّا لحقوق الإنسان وساهمت في العديد من حملات التوعية والمناصرة بشأن هذه المسألة.

في الجزائر، واصلت السلطات قمع الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التعبير والفضاء المدني.

في 22 فبراير، بمناسبة الذكرى الخامسة لبدء حركة الاحتجاج «الحراك»، دعت منّا لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الشريكة إلى إنهاء القمع الواسع النطاق للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في الجزائر.

خلال شهر رمضان ، شاركنا في حملة #أطلقوهم داعين السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي وفتح المجال المدني. وبناءً على هذه الجهود، انضممنا أيضًا إلى حملة #أطلقوهم في سبتمبر، والتي سلطت الضوء على محنة العديد من سجناء الرأي، مثل إحسان القاضي، ومحمد شهيد، وجميلة بن طويس، وفريد بلمختار، وغيرهم.



صورة من حملة #أطلقوهم خارج الأمم المتحدة. © بإذن من أليكسيس ثيري.

في اليوم العالمي لحرية الصحافة، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى سبع منظمات مجتمع مدني في دعوة السلطات الجزائرية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين تعسفياً، فضلاً عن ضمان حرية الصحافة وحقوق الصحفيين. وعلى نحو مماثل، انضممنا في يونيو إلى تسع منظمات مجتمع مدني لحث السلطات على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي.

خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تم تقديم بيان مشترك نيابة عن 14 منظمة مجتمع مدني خلال حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وتطرق الأستاذ مولود بومغار بشكل خاص إلى حملة السلطات على الحريات الأساسية وحثها على إلغاء القوانين القمعية.

في يوم حقوق الإنسان، تحدثت باحثتنا القانونية إستيل أليمان خلال ندوة عبر الإنترنت بعنوان «حقوق الإنسان في الجزائر: التحديات والآفاق». إلى جانب خبراء محليين ودوليين، شرحت بالتفصيل تأثير الإطار القانوني القمعي على ممارسة الحقوق الأساسية في الجزائر.

وفي الوقت نفسه، صعّدت السلطات في تونس من حملتها القمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمحامين والصحفيين من خلال الاعتقالات والمضايقات والترهيب. كما صعدت السلطات من خطابها المناهض للمهاجرين وقمعت الرعايا الأجانب الأفارقة، بما في ذلك المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون. وحثت منّا لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، السلطات التونسية على إنهاء هذه الحملة المستمرة وأدانت اعتقال محامين وصحفيين اثنين وجهت إليهم تهم بموجب قانون الجرائم الإلكترونية المسيء في تونس.

في رسالة مشتركة أخرى، أعربت منّا لحقوق الإنسان و25 منظمة عن تضامنها مع العديد من المحامين التونسيين الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة من قبل السلطات. وأدانت الرسالة النزعات الاستبدادية للحكومة التونسية ودعت إلى إطلاق سراح المحامين.

كما انضممنا الى بيان مشترك حث السلطات التونسية على إسقاط جميع التهم الموجهة ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان ووقف جميع أعمال المضايقة والترهيب. كما دعا البيان السلطات إلى ضمان احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

تونس، تونس. 02 مايو 2024. محامون تونسيون يرتدون أردية سوداء يعقدون وقفة احتجاجية أمام قصر العدل في العاصمة تونس للمطالبة باستقلال القضاء. © حسن مراد، مرخصة بموجب Shutterstock.



السلمي. كما دعت منظمات المجتمع المدني إلى إطلاق سراح جميع السجناء الذين تم اعتقالهم لممارسة حقهم في حرية التعبير، وخاصة الصحفيين.

وفي مصر، واصلت السلطات اعتقال وترهيب ومضايقة النشطاء والمحامين ومنظمات المجتمع المدني.

وفي بيان صدر بمناسبة مرور 13 عاما على الإطاحة بحسني مبارك، دعت منّا لحقوق الإنسان و18 منظمة السلطات المصرية إلى إطلاق سراح آلاف الأشخاص المعتقلين ظلماً، وإنهاء استخدام الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب، ووقف الهجمات ضد وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني.

أعربت منّا لحقوق الإنسان عن دعمها لرسالة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والتي تدين استهداف محمد عيسى راجح ومحمود عبد المجيد عادل، المحاميان اللذان يعملان في الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. وقد تم التحقيق مع المحاميين بتهم ملفقة انتقاما لعملهما المشروع، بما في ذلك توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة.

ودعا البيان إلى الإفراج الفوري عن جميع المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين بسبب قيامهم بعملهم بشكل سلمي.

في ديسمبر، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 33 منظمة حقوقية في دعوة الحكومة المصرية إلى رفع حظر السفر التعسفي وتجميد الأصول المفروض على ثلاثة من مديري المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. وكان جاسر عبد الرازق ومحمد بشير وكريم عنارة قد احتُجزوا لفترة وجيزة في عام 2020، لكنهم ما زالوا خاضعين لحظر السفر التعسفي وظلت أصولهم مجمدة حتى الآن.

كما واصلت منّا لحقوق الإنسان الدعوة إلى إطلاق سراح المحامية الحقوقية المعتقلة تعسفيًا هدى عبد المنعم. وفي أبريل، جددنا إلى جانب أكثر من 15 منظمة مجتمع مدني دعوتنا إلى إطلاق سراحها دون قيد أو شرط بعد 2000 يوم من الاحتجاز. وفي أكتوبر، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى حملة «الحرية لهدى» في بيان مشترك بمناسبة مرور ست سنوات على اعتقالها التعسفي، ودعت إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إليها.

الصورة 41: [مجموعات من المصريين يسيرون في مسيرة ضخمة عبر منطقة وسط المدينة خلال الذكرى الأولى للانتفاضة المصرية مطالبين بمزيد من الإصلاحات السياسية في القاهرة، مصر في 25 يناير 2012. © توم بيرت ، مرخصة بموجب Shutterstock.



وعلى نحو مماثل، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى أكثر من 80 منظمة مجتمع مدني في تكرار دعوتنا للسلطات المصرية للإفراج الفوري وغير المشروط عن الناشط السياسي البارز محمد عادل، الذي اعتقل تعسفيا لمدة خمس سنوات، وسط مخاوف متزايدة بشأن ظروف احتجازه القاسية واللا إنسانية وحرمانه من الرعاية الطبية الكافية.

وفي المغرب ، تواصل السلطات تقييد الحريات الأساسية ولم تعالج بعد ممارسة الاختفاء القسري بشكل شامل.

في شهر نوفمبر، سافر مستشارنا القانوني، أليكسيس ثيري، إلى الرباط، المغرب، لحضور حفل إطلاق التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وبهذه المناسبة، تحدث في مؤتمر صحفي حضرته الصحافة المحلية، وقدَّم الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالاختفاء القسري، التي استعرضت المغرب قبل أسابيع. كما أتاح المؤتمر الصحفي الفرصة للإعلان عن إرسال رسالة إلى السلطات المغربية تطلب منها مراعاة مخاوف اللجنة وتنفيذ توصياتها. وقد أُرسِلت الرسالة فعليًا في 28 نوفمبر 2024. وأخيرًا، استنكر ثيري رد فعل السلطات على الملاحظات الختامية للجنة، ووصفها بأنها «خاطئة» وتستند إلى «بيانات غير موثوقة».

القمع العابر للحدود الوطنية ومكافحة الإرهاب

نظمت منّا لحقوق الإنسان وشاركت في عدد من الفعاليات التي عرضت خبراتها في مجال رفع الوعي بشأن القمع العابر للحدود الوطنية وإساءة استخدام قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في 29 مايو، تحدثت المديرة التنفيذية لدى منّا لحقوق الإنسان، إيناس عصمان، خلال إطلاق دراسة استطلاعية حول مشاركة المجتمع المدني المستقل والأمم المتحدة



المستشار القانوني لمنّا لحقوق الإنسان أليكسيس ثيري يتحدث خلال مؤتمر صحفي إلى جانب أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. © بإذن من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

في مكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، قدمت نتائج تقييمنا للمشهد وشاركت رؤى حول تجربتنا الصعبة في التعامل مع هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ومقرها نيويورك، في سياق من تصاعد الأمن والحملة القمعية على الفضاء المدني في جميع أنحاء المنطقة.

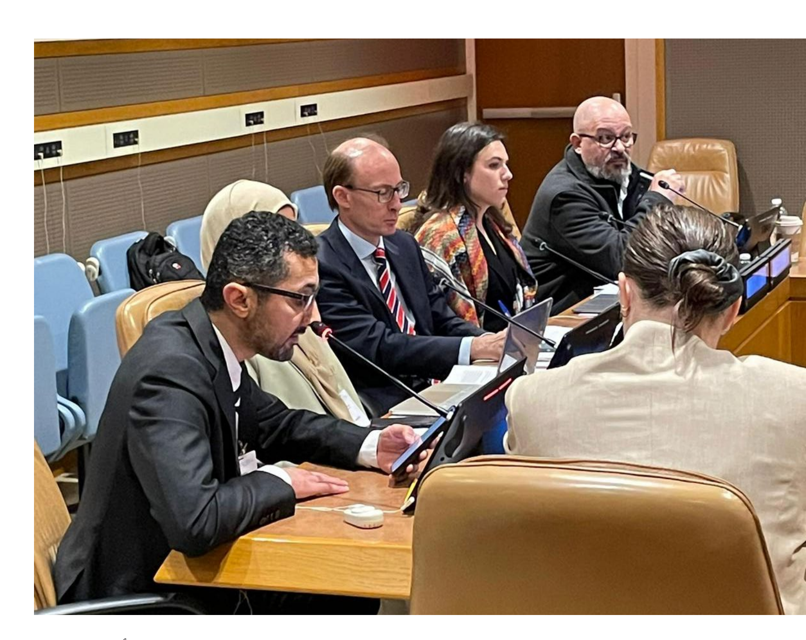
في أكتوبر، سافرت مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا، تانيا بولاكوفسكي، إلى نيويورك حيث نظمت بالتعاون مع المركز العالمي للأمن التعاوني، فعالية جانبية في مقر الأمم المتحدة. وقد تم رعاية الحدث بشكل مشترك من قبل ائتلاف منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والبعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة. وقد ضمت اللجنة، التي ضمت الناشط الأمريكي المصري شريف عثمان، والناشط السعودي عبد الله العوده من مركز ديمقراطية الشرق الأوسط، والمدافعة الإماراتية عن حقوق الإنسان جنان المرزوقي من مركز الدفاع عن المعتقلين الإماراتيين، وناقش المشاركون الاتجاه الإقليمي المقلق المتمثل في قمع السلطات الحكومية للفاعلين في المجتمع المدني وأنشطته تحت ستار مكافحة الإرهاب. وتحدثوا، إلى جانب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بن سول، عن الدور المقلق الذي تلعبه الهيئات الإقليمية والدولية مثل مجلس وزراء الداخلية العرب في إضفاء الشرعية على إساءة

حقوق المرأة والأقليات في المملكة العربية السعودية

كجزء من جهودنا في المناصرة حول مراجعة المملكة العربية السعودية من قبل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، نظمت منّا لحقوق الإنسان مناقشات متعددة حول حقوق المرأة والأقليات في المملكة.

استضافت منّا لحقوق الإنسان ومبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمعهد جنيف للدراسات العليا ندوة نقاشية بعنوان «حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية: طريق طويل نحو الحرية». أدارت الندوة مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا فلاح سيد، وشارك في الندوة مدافعات سعوديات بارزات عن حقوق المرأة وخبراء في مجال حقوق الإنسان مثل لينا الهذلول من منظمة القسط لحقوق الإنسان، ودانا أحمد من منظمة العفو الدولية، وناشطتان سعوديتان، مريم الدوسري وخلود الحارثي. وقد قام المشاركون في الندوة بتقييم حالة حقوق المرأة في السعودية وناقشوا عدم تنفيذ السلطات لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما شاركت منّا لحقوق الإنسان في تنظيم مناقشة عبر الإنترنت حول الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن السعودية. بإدارة فلاح سيد، عقدت ثلاث مدافعات بارزات عن حقوق المرأة في السعودية النقاش باللغة العربية، بهدف استهداف الجمهور المحلي والإقليمي. كما قدنا بيانًا مشتركًا مع الشركاء يدعو السلطات السعودية إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية. وتشمل هذه التوصيات رفع حظر السفر ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وتعديل نظام ولاية الرجل. وفي أعقاب اعتماد لجنة القضاء على التمييز العنصري لملاحظاتها الختامية، كتبت منّا لحقوق الإنسان بيانًا صحفيًا يلخص أوجه القصور



من اليسار إلى اليمين: عبد الله العوض، وجنان المرزوقي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة بن سول، ومسؤولة عن حقوق الإنسان في منّا لحقوق الإنسان تانيا بولاكوفسكي، وشريف عثمان يناقشون القمع العابر للحدود الوطنية خلال فعالية جانبية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. © بإذن من ماثيو شوارتز/المركز العالمي للأمن التعاوني.

استخدام الإرهاب وتوسيع نطاقه خارج حدودها الوطنية، من خلال ممارسة القمع عبر الوطني. وأدارت المناقشة فرانزيسكا براكسل تابوشي من المركز العالمي للأمن التعاوني.

وعلى نحو مماثل، شاركت منّا لحقوق الإنسان في جنيف في تنظيم فعالية جانبية في جنيف على هامش الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن التأثير السلبي للتدابير الإدارية لمكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان، حيث تم خلاله عرض نتائج ورقة الإحاطة التي قدمتها مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا، تانيا بولاكوفسكي. ومن بين المتحدثين الآخرين سمر خميس من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، التي سلطت الضوء على نتائج تقرير المفوضية، والناشط السعودي عبد الله الجريوي من منظمة القسط لحقوق الإنسان، والناشط الحقوقي الإماراتي والصحفي أحمد النعيمي وياسمين الحسن من اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني، وأدارت المناقشة ألكسندرا تارزيخان من نقابة المحامين الأمريكية، وتطرق المتحدثون إلى استخدام سلطات الدولة لتدابير مثل الاعتقال الإداري، وقوائم الإرهاب، وسحب الجنسية، وحظر السفر لقمع المعارضة ومعاقبة النشاط السلمي.



مسؤولة عن حقوق الإنسان فلاح سيد تتحدث في فعالية جانبية للأمم المتحدة نظمها مركز الخليج لحقوق الإنسان، في حلقة نقاشية مع مايكل خامباتا ولينا الحثلول. © بإذن من فلاح سيد.

في المملكة العربية السعودية في معالجة التمييز ضد الأقليات.

وللتوعية بنتائج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، رعت منّا لحقوق الإنسان فعالية في مجلس الشيوخ بجامعة لندن تناولت حقوق المرأة وحماية الأقليات في المملكة العربية السعودية. وأدارت المديرة التنفيذية لمنظمة القسط لحقوق الإنسان الفعالية، وشارك فيها نساء سعوديات ومدافعات عن حقوق الإنسان وخبراء في مجال حقوق الإنسان من منظمات شريكة. وفي لندن، ساهمت مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا، فلاح سيد، في مناقشة باللغة العربية خلال المؤتمر السنوي لمنظمة القسط لحقوق الإنسان. وركزت الفعالية على التكتيكات الفعالة للدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في ظل مناخها السياسي الحالي.

علاوة على ذلك، دعمت منّا لحقوق الإنسان أيضًا العديد من إجراءات المناصرة التي تطالب بحقوق وحريات المدافعين عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان في السعودية. على سبيل المثال، في اليوم العالمي للمرأة، قادت منّا لحقوق الإنسان تحالفًا من منظمات المجتمع المدني في تجديد دعوتنا للسلطات السعودية للإفراج عن ناشطات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي لا زلن محتجزات ظلماً. وسلط البيان المشترك الضوء على أحكام السجن التي استمرت عقودًا من الزمان على نورة القحطاني وسلمى الشهاب ومناهل العتيبي، وغيرهنّ. في مايو، دعمنا بيانًا مشتركًا يدعو إلى رفع حظر السفر غير القانوني على ناشطة حقوق المرأة لجين الهذلول. كما دعونا السلطات السعودية إلى إنهاء استخدامها للتدابير الإدارية، مثل حظر السفر التعسفي، على المدافعين عن حقوق الإنسان. كما وقعنا على بيان يحث حلفاء السعودية - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي - على إرسال مراقبين إلى جلسات محاكمة سلمى الشهاب ونورا القحطاني، وهما مدافعتان عن حقوق المرأة سُجنتا بسبب نشاطهما السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي. في يوليو، شاركت مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا فلاح سيد في فعالية جانبية للدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث ألقت الضوء على حملة السلطات السعودية على المدافعات عن حقوق الإنسان.

انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي

بالإضافة إلى جهودنا بشأن المملكة العربية السعودية، قمنا بقيادة عدد من الأنشطة التوعوية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي.

في الذكرى الخمسين لتأسيس جهاز أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة، قادت منّا لحقوق الإنسان نشر بيان مشترك يدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها جهاز أمن الدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، ارتكب جهاز أمن الدولة الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي تحت ستار مكافحة الإرهاب. كما حثثنا السلطات الإماراتية على مواءمة الإطار القانوني وعمليات جهاز أمن الدولة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات،



تتحدث الباحثة القانونية في منّا لحقوق الإنسان إستيل أليمان خلال ندوة عبر الإنترنت حول إلغاء الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فضلاً عن توفير سبل الانتصاف للضحايا. وفي هذا السياق، شاركنا أيضًا في تنظيم ندوة عبر الإنترنت حول تاريخ جهاز أمن الدولة الإماراتي الممتد على مدى خمسين عامًا في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

في يوليو، نظمت منّا لحقوق الإنسان ندوة عبر الإنترنت حول استخدام السلطات الإماراتية لإلغاء الجنسية ضد المعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد قدمت باحثتنا القانونية إستيل أليمان نتائج مذكرة الإحاطة التي أوضحت بالتفصيل التأثير الذي يخلفه إلغاء الجنسية على حقوق الإنسان، والذي لا يؤثر فقط على المعارضين المستهدفين بل يمتد أيضًا إلى أفراد أسرهم.

خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تحدثت مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا فلاح سيد خلال فعالية جانبية بعنوان «سيادة القانون في خطر في الإمارات العربية المتحدة»، إلى جانب مجموعة من الخبراء من أفراد أسر السجناء الحاليين والمعتقلين السابقين ومحامي حقوق الإنسان. ألقت سيد الضوء على الاعتقال التعسفي لمجموعة «الإمارات 84»، وهي مجموعة من أعضاء المجتمع المدني الذين تم اعتقالهم ظلماً وإدانتهم بتهم ملفقة بالإرهاب.

كما شاركت فلاح السيد في المناظرة القانونية الأوروبية الثانية تحت عنوان «القانون الدولي في مواجهة الاستبداد – دراسة دور الإمارات العربية المتحدة» في بروكسل. وبجانب محامين بارزين في مجال حقوق الإنسان، تناولت بالتفصيل تجاهل السلطات الإماراتية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، على الرغم من صورتها كدولة تقدمية. كما ناقشت المناظرة الطبيعة التعسفية للمحاكمة الجماعية لـ «الإمارات 84».

وفي اليوم العالمي للبرلمان، تحدثت السيد خلال فعالية جانبية على هامش الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث طرح السؤال التالي: «هل يعني وجود «برلمانات» في دول الخليج أن المواطنين لديهم صوت حقيقي في الشؤون العامة؟». وزعم المشاركون أن المواطنين في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي لم يتمتعوا بعد بمشاركة كبيرة في الشؤون العامة، وخاصة بسبب تقييد حقوقهم الأساسية.

في فبراير 2024، ساهمت سيد في ندوة عبر الإنترنت بمناسبة مرور 13 عامًا على الاحتجاجات الشعبية في البحرين. وانضم إليها خبراء آخرون في مجال حقوق الإنسان، حيث شرحت سيد بالتفصيل دور المؤسسات البحرينية في معالجة المظالم التي طرحها المحتجون، بما في ذلك حملتهم الوحشية على الحركة.

بناء القدرات

خلال زيارته إلى المغرب في نوفمبر 2024، قام المستشار القانوني لدى منّا لحقوق الإنسان، أليكسيس ثيري، بتدريب حوالي 20 عضوًا من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على القانون الدولي لحقوق الإنسان وكيفية التعامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. خلال التدريب الذي استمر يومين ، قدم ثيري للمشاركين مفهوم التقاضي الاستراتيجي، موضحًا كيف يمكن لقضية فردية واحدة أن تجلب تغييرًا اجتماعيًا أوسع، لا سيما في السياق المغربي. لم يكن من الممكن إجراء هذه الرحلة والتدريب للمدافعين عن حقوق الإنسان لولا الدعم السخي من مدينة جنيف.

- في 10 أكتوبر 2024، شارك ثيري في سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول «حقوق الإنسان للمهاجرين المعرضين للخطر في شمال إفريقيا» خلال جلسة مخصصة لـ «آليات الإبلاغ والمراقبة لحقوق الإنسان». جمعت السلسلة، التي نظمها المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكثر من 50 مشاركًا بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخبراء الأمم المتحدة وأعضاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى ممارسي حقوق الإنسان. قدمت الدورة التدريبية نظام الإبلاغ التابع للجنة الأمم المعنية بالاختفاء القسري، والفرص المتاحة للمجتمع المدني، وتقديم الحالات الفردية للاختفاء القسري.

المستشار القانوني لمنّا لحقوق الإنسان، أليكسيس ثيري، يقدم دورة تدريبية حول التقاضي الاستراتيجي لمحامي حقوق الإنسان في المغرب. © بإذن من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.



المشاركة الرقمية

2024 بالأرقام



6K+

متابع على إكس



93K

مستخدم جديد للموقع



15

ملفًا شخصيًا جديدًا للضحايا نشر على موقعنا



64%

زيادة في عدد متابعي لينكدإن
50K ظهور على لينكدإن



35%

زيادة في عدد زيارات صفحات الفيسبوك



77K+

مشاهدة على إنستغرام،
+53K حساب على إنستغرام

تستمر منّا لحقوق الإنسان في الوصول إلى الجماهير في دولنا ذات الأولوية، لاسيما السعودية والمغرب والجزائر.



COUNTRY	ACTIVE USERS	
Saudi Arabia	16K	↑138....
United States	11K	↑76.3%
Morocco	7.1K	↑231....
United Kingdom	6K	↑22.9%
Algeria	5.6K	↑84.7%
France	5.2K	↑173....
Kuwait	4.5K	↑71.6%

منّا لحقوق الإنسان في وسائل الإعلام

على مدار العام، تم إجراء مقابلات مع أعضاء فريق منّا لحقوق الإنسان واقتباس أقوالهم في العديد من المنشورات، وحظي عملنا بتغطية واسعة النطاق من قبل وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الوسائل الإقليمية Middle East Eye ، و The New Arab، ومبادرة الإصلاح العربي ، وعرب نيوز، و The African and EU Observer ، والمنشورات العالمية Jurist News، و Northeast Bylines، و StartNews Global، و The Geneva Observer، و Liberation News، و The Globe Post و Global Detention Project، والصحف الفرنسية Le Point، وL'Humanité، و AEF Info و Radio Cite Geneve، ووسائل الإعلام العربية صوت الناس، و وطن، و InfoMigrants، ومنافذ الأخبار الجزائرية AL24 و Dzair، ووكالة أنباء فرات الكردية (ANF)، و Medya News و Hawar News ، والمنفذ الإندونيسي InNala، والصحيفة الألمانية Die Tageszeitung ، والمنافذ الناطقة بالإيطالية Il Post و La Nazione و Swiss Info و Melting Pot، والمنفذ اليوناني Info Libre، ومعاهد السياسة مثل معهد السلام الدولي، ومركز معلومات عقوبة الإعدام، ومنظمة مراقبة الدولة، وغيرها الكثير.

17:46

taz

Interview von **Julia Neumann**

taz: Frau Boulakovski, Sie fordern gemeinsam mit 16 weiteren arabischen Menschenrechtsorganisationen ein deutsches Waffenembargo gegen Israel. Warum?

Tanya Boulakovski: Wir, insgesamt 17 lokale und internationale Organisationen, möchten ein Massensterben unter der Zivilbevölkerung verhindern. Deutschland ist nach den USA der zweitgrößte Waffenexporteur an Israel – ein Land, das derzeit vor dem Internationalen Gerichtshof wegen Völkermordes angeklagt ist und das auch im Südlibanon Zivilist*innen, medizinische Teams und Krankenwagen bombardiert und Dörfer dezimiert.

Die taz unterstützen: Ja, ich will

taz.de

كما ساهم فريقنا في تقديم معلومات تم عرضها في فيلم وثائقي أنتجته شركة Arte عن المجتمعات البدوية المتضررة من مشروع مدينة نيوم في المملكة العربية السعودية، مسلطًا الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها على أيدي السلطات، والتي تركتهم مشردين وسجناء وحكم عليهم بالإعدام.


MOROCCO WORLD NEWS

Download on the App Store | GET IT ON Google Play

Doha - Three international organizations have welcomed a UN Working Group's ruling that found the detention of Nasser Zefzafi, a leading figure in the Hirak Rif movement, arbitrary under international law.

The Committee for Justice, along with Freedom House, and the MENA Rights Group commended the decision in a joint statement released December 9.


دعت منظمة منا لحقوق الإنسان للانضمام إليها في 11 ديسمبر/كانون الأول 2024، في مجلس الشيوخ بجامعة لندن، لمناقشة نتائج مراجعة المملكة العربية السعودية من قبل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة.
ومن المقرر أن تشمل المناقشة مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان سيتحدثون عن حقوق المرأة واضطهاد الأقليات، منهم رئيس قسم المناصرة في منظمة القسط لحقوق الإنسان لينا الهذلول، والباحثة في هيومن رايتس ووتش جوي شيا، والمدفع عن حقوق الإنسان ومؤسس منظمة القسط يحيى عسيري، والمحاضرة أول في رويال هولواي بجامعة لندن مريم الدوسري، ومسؤول حقوق الإنسان في مجموعة مينا لحقوق الإنسان فلاح السيد.

Join us in London next week on December 11 at the Senate House for a discussion on the outcome of #SaudiArabia's review by the #CEDAW and #CERD!

The discussion will include prominent #HumanRightsDefenders who will speak about women's rights & the persecution of minorities.
— MENA Rights Group | منّا لحقوق الإنسان (@MENA_Rights) December 4, 2024 pic.twitter.com/bdlYqDjFr2

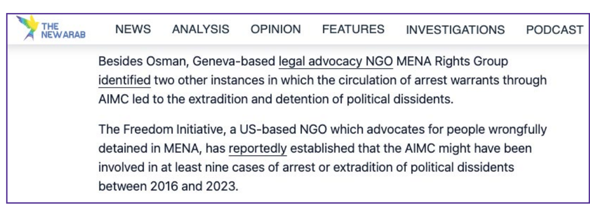
"The UN Security Council is pushing all countries, including in the [Middle East and North Africa] region, to implement supposedly universal terrorism obligations, but to do that in states which lack a rule of law culture, lack adequate due process protections, lack an independent judiciary," he said.

"[It's] no surprise the result of that is that these counter-terrorism measures pushed down from New York wind up being used in a thoroughly abusive way."

Falah Sayed, human rights officer with the Geneva-based MENA Rights Group which hosted the press conference, said the UAE's 2014 law defines a terrorist act as "any act that is committed with a terrorist purpose or result".

'These very vague and overbroad definitions allow authorities to conflate any act with terrorism'

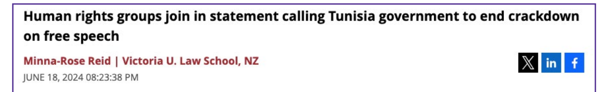
- Falah Sayed, MENA Rights Group


THE NEW ARAB | NEWS | ANALYSIS | OPINION | FEATURES | INVESTIGATIONS | PODCAST

Besides Osman, Geneva-based legal advocacy NGO MENA Rights Group identified two other instances in which the circulation of arrest warrants through AIMC led to the extradition and detention of political dissidents.

The Freedom Initiative, a US-based NGO which advocates for people wrongfully detained in MENA, has reportedly established that the AIMC might have been involved in at least nine cases of arrest or extradition of political dissidents between 2016 and 2023.

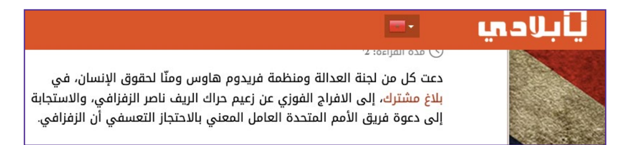
"Although [Kamel] was sentenced on charges that directly relate to participating in protests, now he's been informally informed that his new charges are of murder, and that's why he they're requesting for his extradition," Tanya Boulakovski, human rights officer at MENA Rights Group told MEE.


Human rights groups join in statement calling Tunisia government to end crackdown on free speech

Minna-Rose Reid | Victoria U. Law School, NZ

JUNE 18, 2024 08:23:38 PM

A group of human rights organizations in a **joint statement** released on Tuesday called on the government of Tunisia to end its recent crackdown on free speech and free association and to uphold respect for human rights as attacks on journalists, lawyers and human rights groups have "significantly escalated" in the last month. Amnesty International, Human Rights Watch, and MENA Rights Group are among the twelve organizations that are signatories to the statement.


يابلادي

دعت كل من لجنة العدالة ومنظمة فريدوم هاوس ومنّا لحقوق الإنسان، في بلاغ مشترك، إلى الافراج الفوزي عن زعيم حراك الريف ناصر الزفزافي، والاستجابة إلى دعوة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن الزفزافي.



تتحدث فلاح سيد خلال مناظرة على قناة RTS الفضائية حول مستقبل سوريا بعد بشار الأسد. © بإذن من RTS.

بعد أيام من سقوط النظام السوري، تحدثت مسؤولة عن حقوق الإنسان لدينا فلاح سيد خلال مناظرة على قناة RTS السويسرية بعنوان «سوريا: أي حرية بعد بشار؟»، حيث شرحت بالتفصيل الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام الأسد. وسلطت سيد الضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني السوري في تشكيل مستقبل سوريا، والذي لا ينبغي أن تحدده المصالح السياسية الدولية. وكانت هذه أيضًا المرة الأولى منذ 13 عامًا التي تمكنت فيها سيد من التحدث بحرية حول قضايا مثل السجناء السياسيين والاختفاء القسري والعدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة.

قائمة المنشورات

تقاريرنا عن الدول

تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراقية لسنة 2024، يونيو 2024.

سحب الجنسية في الإمارات العربية المتحدة: انعدام الجنسية كأداة للقمع، يوليو 2024.

الحقوق المدنية والسياسية في العراق منذ احتجاجات تشرين 2019: الاستعراض الدوري الشامل للعراق، أغسطس 2024.

العراق: تصاعد التضييق على الفضاء المدني، سبتمبر 2024.

التمييز ضد المرأة والفتيات في المملكة العربية السعودية: تقرير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سبتمبر2024.

مكافحة الاختفاء القسري في المغرب: تعلم الدروس من الانتهاكات الماضية لضمان عدم تكرارها، سبتمبر 2024.

تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب: المراجعة الدورية الرابعة للأردن أمام لجنة مناهضة التعذيب، نوفمبر 2024.

التمييز ضد الأقليات في المملكة العربية السعودية: تقرير إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، نوفمبر 2024.

التقارير المواضيعية

الترهيب والأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة: مذكرة مقدمة إلى الأمين العام، أبريل 2024.

إعادة تعريف دور المجتمع المدني في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: تقييم المشهد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايو 2024.

التحليلات

الأثر الضار للتدابير الإدارية لمكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايو 2024.

القمع العابر للحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دور المنظمات الإقليمية المنخرطة في مكافحة الإرهاب، يوليو 2024.

مراجعة قانون العقوبات الجزائري، ما هي النتائج المترتبة على الحقوق الأساسية؟ سبتمبر 2024.

المغرب: وقف قمع الأصوات المناصرة للفلسطينيين، ديسمبر 2024.

الأردن: حملة قمع للنشاط المؤيد لفلسطين، ديسمبر 2024.



فريق عمل منّا لحقوق الإنسان أثناء خلوتنا. من اليسار إلى اليمين: مسؤولة حقوق الإنسان فلاح السيد، الباحثة القانونية السابقة إستيل أليمان، المستشار القانوني أليكسيس ثيري، المدرب مايكل روميج، مسؤولة الاتصالات زينب فياض، مسؤولة عن حقوق الإنسان تانيا بولاكوفسكي والمديرة التنفيذية إيناس عصمان.

شكرًا لكم!

نشكركم على تخصيص الوقت لقراءة تقريرنا السنوي لعام 2024. إن دعمكم يحفزنا بشدة على مواصلة عملنا. ونتطلع إلى تعزيز حقوق الإنسان في عام 2025 وتحقيق رؤيتنا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يعيش الأفراد في مجتمعات عادلة ومسالمة، تقوم على سيادة القانون والاعتراف الفعال بحقوق وحريات الجميع واحترامها.

ونحن ممتنون للدعم المستمر الذي نتلقاه من الجهات المانحة هذا العام، وهي مؤسسات المجتمع المفتوح، ومدينة جنيف، وكانتون جنيف.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للفريق الذي جعل هذا العمل ممكنًا في عام 2024، وهم إستيل أليمان، وتانيا بولاكوفسكي، وزينب فياض، وجوستين لاجر، وإيناس عصمان، وفلاح سيد، وأليكسيس ثيري، بالإضافة إلى مدربنا مايكل روميج. ونتوجه بالشكر الخاص إلى جوستين لاجر، التي ساهمت بشكل كبير في صياغة هذا التقرير.



منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

تويتر: https://twitter.com/MENA_Rights

فايسبوك: https://www.facebook.com/MENARightsGrp

لينكد إن: https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group

إنستغرام: https://www.instagram.com/menarightsgroup

لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: https://www.menarights.org/ar

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: https://menarights.org/ar/support-us

تأكدوا من الاشتراك في نشرتنا الإخبارية الشهرية، ملخص منّا لحقوق الإنسان، لتبقوا على اطلاع على عملنا في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة.